وزارة الخارجية الأميركية

مكتب شؤون الشرق الأدنى

مكتب تنسيق المساعدات

كاتالوغ المساعدات المحلية الفدرالية (CFDA) رقم :19.500

مكتب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" (MEPI)

برنامج المنح المحلية 208-2019

الفرصة رقم: [*MEPILOCALGRANTS2021*]

معلومات أساسية:

Announcement Type:	**New**
Date Opened:	**May 24, 2021**
Deadline for Questions	**June 27, 2021**
Application Deadline:	**August 1, 2021**
Expected Date of Notification:	**December 31, 2021**
Federal Agency Contact:	**NEA-Grants@state.gov**

نوع الإعلان:	**جديد**
تاريخ الإعلان:	**24 أيار / مايو 2021**
آخر مهلة لتقديم الأسئلة:	**27 حزيران / يونيو 2021**
آخر مهلة لتقديم الطلب:	**الأول من آب / أغسطس 2021**
التاريخ المقرّر لتبليغ النتائج:	**31 كانون الأول / ديسمبر 2021**
جهة الاتصال:	**NEA-Grants@state.gov**

لمحة سريعة حول الفرصة التمويلية

إنّ تمتين الاستقرار وتعزيز الازدهار بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا هو أمر أساسي جدًا لنجاح السياسة الخارجية الأميركية ولكن يقف دونه الكثير من التحديات التي تعيق الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة الشفافية وتأمين الفرص الاقتصادية الشمولية وتشجيع إشراك فئات المجتمع في الشؤون العامة. حوالي ثلثي سكان هذه المنطقة من العالم يفيدون بأنّ الصعوبات الاقتصادية تشتدّ يومًا بعد يوم وأنّ الفساد يتفشى في بلادهم وأنّ ثقة الناس بالمجتمع المدني هي على تراجع منذ العام 2015.

الدور الأساسي لبرنامج المنح المحلية لمكتب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" (MEPI) هو تجسيد التزام الولايات المتحدة بتعزيز الشراكات المباشرة مع الجهات المحلية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط لمساعدتها على تأمين الازدهار الاقتصادي والحوكمة التشاركية. أهداف البرنامج هي مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على: 1) بلورة الحلول المحلية للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يحدّدها المجتمع المحلي بنفسه ومساندة هذه الحلول والمساعدة على تطبيقها عن طريق تمتين مشاركة المجتمع المحلي في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية المحلية، 2) دعم النمو الاقتصادي الشامل الذي يشمل المجتمعات المهمّشة والشباب والنساء، 3) اشراك المواطنين في الحوكمة التشاركية وتعزيز انفتاح واستعداد صناع القرار للعمل مع المجموعات المدنية ومؤسسات المجتمع المدني، 4) تحسين تمثيل المجتمع المدني لاحتياجات المواطنين من خلال العمل الجماعي على المستوى المحلي، 5) العمل باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في الاقتصاد و/أو السياسة، و6) تعزيز إشراك الشباب في الانشطة الاقصادية والسياسية المفيدة، و7) رعاية المقاربات والحلول المبتكرة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية و السياسية.

تُقدَّم كافة الطلبات باللغة الانكليزية. يجوز لكل جهة أن تقدّم طلبًا واحد فقط لا غير. تجدون المعلومات الكاملة حول كيفية تقديم الطلبات في الفصل رقم 6 أدناه.

يقع على مقدّمي الطلبات مطالعة هذا الاعلان بالكامل قبل صياغة اقتراح المشروع، ويقع عليهم مراجعة معايير التقييم المدرجة في الفصل رقم 7 عند صياغة اقتراح المشروع / ملف الطلب.

الدول والأراضي المؤهلة للمشاركة بالبرنامج

نتوجّه من خلال هذا الاعلان إلى مساندة مشاريع في كل من **البحرين، والجزائر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وقطر، والمملكة العربية السعودية.** ملاحظة: لن ننظر في الطلبات التي تَطرَح نشاطات لدول ومناطق تقع خارج الدول والأراضي المذكورة أعلاه.

لمحة سريعة حول مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأميركية:
يقدّم مكتب تنسيق المساعدات التابع لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية الدعم المالي الاقتصادي إلى المجموعات والأفراد الذين يسعون إلى إحداث تغييرٍ إيجابيٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. يتعاون مكتب تنسيق المساعدات مع 20 دولة وإقليم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ويعقد شراكات مع الحكومات، ومنظّمات المجتمع المدني، والقيادات المجتمعية، والنشاطين من شبان وشابات، ومجموعات من القطاع الخاص في سبيل دعم الجهود التي يبذلها هؤلاء في هذه المنطقة. يختار المكتب المشاريع التي تسعى إلى تعزيز الحوكمة التشاركية والاصلاح الاقتصادي والتقدّم التربوي بما يلبي الاحتياجات والمصالح المحلية.

رسالة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" (MEPI) هي رعاية الشراكات الفعالة بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات بما يساعد على حّل التحديات المحلية ومؤازرة المصالح المشتركة إن لناحية الحوكمة التشاركية، وإن لناحية الفرص الاقتصادية، والاصلاح. تركّز مبادرة الشراكة الشرق أوسطية على تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة وهي تدعم الشراكات من خلال دعم المشاريع التي تركّز على الاحتياجات الفعلية والتي تقدّم الحلول الناجعة للمشاكل القائمة. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول برنامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من خلال زيارة الرابط التالي:**https://mepi.state.gov/** .

جدول المحتويات

I. وصف الفرصة التمويلية 5

أ. بيان المشكلة 5
ب. أهداف قابلة للتحقيق 6
ت. في تصميم المشروع 6
ث. الدمج الجندري..... 19
ج. تعريفات 19

II. قياس النتائج 19
III. بيانات المنحة 20
IV. حجم المشاركة 21
V. التأهّل للمنح 21

أ. مقدّمو الطلبات الذين يستوفون شروط التأهّل..... 21
ب. اشتراطات التسجيل 22
ح. اعتبارات إضافية 23

VI. بيانات وملف الطلب 24
أ. المستندات..... 24

ب. اشتراطات حول شكل الطلب 27
ت. تقديم الطلب 27
ث. تواريخ ومواعيد تقديم الطلبات..... 27

VII. حدود التمويل، والقيود، واعتباراتٍ أخرى 28
أ. المنح إلى المؤسسات التجارية والمؤسسات التي تتوخى الربح..... 28

ب. اشتراطات التدقيق 28
ت. الامتثال بتنظيمات التمويل الفدرالي وشروط وأحكام وزارة الخارجية..... 29

VIII. عملية مراجعة الطلبات والاختيار 29

أ. معايير تقييم الطلبات 29
ب. .. عملية المراجعة والاختيار..... 30

ت. معلومات إدارية 31

ث. الإشعارات..... 31
ج. التقارير المطلوبة 32
ح. إشعارات السفر 33
خ. التدقيق الامني على مقدّم الطلب كشرط من شروط المنحة 33
د. أحكام خاصة حول الأداء في منطقة حرب 33
ذ. اشتراطات استخدام شعارات الهوية المؤسسة المفروضة على الجهات الفائزة بالمنحة 33
ر. الرقم الفريد المعرّف للجهات المتلقية من الباطن34
ز. التقارير المطلوبة من الجهات المتلقية من الباطن34

س. جهات التواصل 34
ش. إخلاء المسؤولية..... 34

الملحقات (تُدرج مع الإعلان)
الملحق رقم 1 – استمارة الميزانية وشرح الميزانية
الملحق رقم 2 – استمارة "المنطق من المشروع" (نظرية التغيير)
الملحق رقم 3 – إرشادات توجيهية حول كيفية تقديم الطلب
الملحق رقم 4 – ملف شرح ماهية المشروع
الملحق رقم 5 – دليل يشرح خطوة بخطوة طريقة التسجيل بموقع إدارة المنح (**SAM.org**)

I. وصف الفرصة التمويلية

يبحث برنامج المنح المحلية التابع لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" (MEPI) عن المشاريع التي تبني الروابط بين المواطنين والمجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص والتي تستفيد من الفرص المحلية المستجدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتبني عليها، وهو يقدّم الدعم للمشاريع التي تتوافق مع غايات السياسة الأميركية الخارجية والتي تدعم المصالح الأميركية وتعزّز الاستقرار والازدهار بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

المنح التي يقدّمها البرنامج تسعى إلى مساندة عنوانين أو محورين أساسيين بمبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" (MEPI) :

- *الحوكمة التشاركية*: تمكين المواطنين والمجتمع المدني من التفاعل بفعالية أكبر مع المسؤولين الحكوميين في سبيل تعزيز استجابة هؤلاء المسؤولين لاحتياجات المواطن. تعزيز قدرة المواطن على الاطلاع على الشؤون المحلية وعلى المشاركة مع الحكومة في عملية صنع القرار. تمكين المسؤولين الحكوميين من التفاعل مع المواطنين والاستجابة للمخاوف المشتركة.
- *الاصلاح الاقتصادي*: تسليح المواطنين وصناع السياسات والمؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص بالمهارات والموارد اللازمة لتوفير الفرص الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي وخلق بيئة مؤاتية للاعمال.

أ. بيان المشكلة

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عدّة تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية على المستويين الوطني والمحلي. يَعتبِر حوالي 75% من سكان هذه المنطقة أنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية هو التحدّي الأهم في بلادهم، إلى جانب الفساد المالي والاداري، وحرمان المواطن، وتهميش بعض المجتمعات، وكذلك حجم القطاع العام، وقلة الفرص المؤاتية للابداع التكنولوجي، وأخيرًا ارتفاع معدّلات البطالة لا سيما في صفوف الفئات الشابة.

حوالي 75% من سكان هذه المنطقة يتحدّثون عن تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية والمسؤولين المنتخبين فيما يشعر عددٌ متنامٍ منهم بأنّ مصداقية المجتمع المدني هي على تراجع.

التفاوتات بين الجنسين ما زالت قائمة على الرغم من المكاسب التي تحقّقت في موضوع مشاركة المرأة في ميدان السياسة وقوانين مكافحة العنف الجندري. وفيما تقدّمت نساءٌ كثيرات على الرجل على مستوى التحصيل العلمي في المنطقة إلا أنّ مشاركة المرأة في ميدانالعمل ما زالت أقلّ بمرتين إلى أربع مرات مقارنةً بالرجل؛ مشاركة المرأة في ميدان السياسة هي عند أدنى المستويات عالميًا.

استمرّت هذه التحديات في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد حول العالم، قل إنها تفاقمت خلال السنة الماضية مع الاقفال التام في الدول وما خلّفه من تداعيات على الاقتصاد وعلى المجتمعات الضعيفة. وفي ظل تنامي مفاعيل التغيير المناخي وتأثّر عدد أكبر من الدول بهذا التغيّير، أصبحت بعض الدول والمجتمعات بحاجة أكبر إلى من يعينها على تعزيز مرونتها لتكون قادرة على مواجهة التغييرات الآتية.

ب. أهداف قابلة للتحقيق

يهدف برنامج المنح المحلية بشكل رئيسي إلى تطوير قدرات منظّمات المجتمع المدني المحلية على إدارة المساعدات الفدرالية الاميركية بفعالية وكفاءة. من المهم بمكان أن تشرح ملفات الطلبات التي تُقدّم ردًا على هذا الإعلان أن تشرح كيف ستسهم الأهداف والانشطة المحددة للمشروع المقترح في تحقيق أهداف برنامج المنح المحلية المبيّنة أدناه وأن تبيّن كيف أن المشروع يعتمد نهج "صنع القرار بالاستناد إلى الوقائع والأدلة". المشاريع المقترحة ستكون مشاريع محلية ويجب أن تحقّق أقلّه واحدًا من الأهداف التالية:

1) بلورة الحلول المحلية للمشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
2) دعم النمو الاقتصادي الشامل الذي يشمل المجتمعات المهمّشة والشباب والنساء.
3) تعزيز اشراك المواطنين في الحوكمة التشاركية وتعزيز انفتاح واستعداد صناع القرار للعمل مع المجموعات المدنية ومؤسسات المجتمع المدني.
4) تحسين تمثيل المجتمع المدني لاحتياجات المواطنين في العمل الجماعي على المستوى المحلي.
5) العمل باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين في الاقتصاد والسياسة.
6) تعزيز اشراك الشباب في الانشطة الاقصادية والسياسية المفيدة.
7) رعاية المقاربات والحلول المبتكرة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ت. في تصميم المشروع

بما أن الطلبات سوف تتنافس في ما بينها على المنح، نحن نوصي مقدّمات الطلبات بوضع استراتيجية واضحة ومفصلّة تبيّن المنطق خلف التصميم الموضوع المشروع، و **أن تبيّن بشكل واضح كيف تسهم الأنشطة المقترحة في إحداث الأثر المتوخى من المشروع.**

بالإضافة إلى الأهداف والاشتراطات الكلية المحدّدة أعلاه لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية، نلحظ أولويات خاصة بكل بلد يجب التقيّد بها في المشاريع هي كالآتي:

الجزائر:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	من خمسة إلى عشرة (5-10)
قيمة مجموع المنح	$500,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	$100,000
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	$50,000
المدة التقديرية للمشروع	36 -12شهر

بيان مشكلة دولة الجزائر: تخطّت معدّلات البطالة الرسمية في صفوف الشباب في الجزائر نسبة الـ 29% في العام 2020، ومع تداعيات فيروس كورونا المستجد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، من المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة في حال عدم المضي بالإصلاحات الاقتصادية لا سيما في ظل ارتفاع عدد من هم دون

سن الـ 30 (يمثلون حوالي 70% من مجموع السكان اليوم). رواد الأعمال في الجزائر يواجهون تحديات ضخمة منها الضوابط على العملات، والقيود على الاستيراد، بالإضافة إلى المعوّقات البيروقراطية، والتنظيمات القائمة وما يشوبها من تعقديات، وكذلك الضوابط الحكومية الشديدة المفروضة على بعض القطاعات الرئيسية. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر تواجه هي الأخرى تحدّيات متنوعة منها النقص في المهارات (الإدارية مثلاً) والنقص في التدريب، كما وتواجه صعوبات في تحديد الأسواق المناسبة لها وفي التواصل مع هذه الأسواق. المؤسسات الناشئة نادرًا ما تتوصّل إلى توسيع نطاق أعمالها ونادرًا ما تصل إلى عتبة الاستدامة.

الأولويات لدولة الجزائر:

(1) *دعم المجتمع المدني*: تمكين منظّمات المجتمع المدني من التواصل مع الناخبين ومع المسؤولين الحكوميين على المستويين المحلي والوطني من أجل تعزيز مشاركة المواطن في آلية صنع القرار والحوكمة. الانشطة التي يمكن أن تندرج تحت هذه الأولوية تشمل على سبيل المثال لا الحصر: (أ) مساعدة منظّمات المجتمع الدولي على تحسين قدراتها الإدارية والمالية وقدرتها على إدارة البرامج؛ (ب) إيجاد مساحات تفاعلية حيث يمكن للمواطنين أن يجتمعوا لتحديد الاحتياجات المحلية واختيار الأولويات؛ (ج) إيجاد قنوات تساعد على إقامة جسورٍ فعالة وموثوقة وشفافة بين الموطن والسلطات المحلية؛ (د) تنفيذ أنشطة المناصرة لمساندة بعض الغايات والوصول إلى مخرجات وأثر ملموس خلال دورة حياة المشروع.

(2) *النمو الاقتصادي*: تعزيز فرص توظيف الشباب من خلال مساعدة الشباب على إيجاد فرص العمل المناسبة و/أو من خلال إنشاء شركات فعالة ومستدامة. يجب على مقدّمي الطلبات أن يكون لهم علاقات متينة مع أصحاب العمل تكون مثبتة عن طريق كتاب نوايا أو شراكة رسمية. الانشطة التي يمكن أن تندرج تحت هذه الأولوية تشمل على سبيل المثال لا الحصر: (أ) تسليح الشباب، لا سيما في المناطق الريفية وفي المناطق التي ترتفع فيها معدّلات البطالة، بالمهارات الشخصية والتقنية ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل مستدامة؛ (ب) بلورة سياسات وإجراءات تكفل مواءمة النشاطات التدريبية مع احتياجات سوق العمل استنادًا إلى مدخلات أرباب العمل ومخرجات مساعي البحث عن فرص عمل للباحثين عن عمل؛ (ج) تأمين التوجيه المهني والاحتضان لمساعدة الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى إلى المتوسطة الحجم على بلوغ عتبة الاستدامة.

الموضوعات / المناطق الأساسية:

يجب أن تستهدف المشاريع أقلّه واحدة من الفئات التالية: الشباب، المرأة، و/أو المعوّقين. سيتم إعطاء الأولوية إلى المناطق الجغرافية التي تقع خارج المدن الرئيسية وإلى خرّيجي برنامج "ميبي". يجب أن يثبت مقدّمو الطلبات في وصفهم للمشروع وآلية التقييم عن اعتماد آلية لقياس مفاعيل الأنشطة المقرّرة لمشاريعهم على المرأة، الرجل، أو أي فئة أخرى من الناحية الاجتماعية والسياسية و/أو الاقتصادية المستهدفة.

اشتراطات خاصة:

- الجهات المؤهلة تشمل: منظّمات المجتمع المدني المحلية، والمؤسسات التي لا تتوخى الربح، والمجموعات المحلية، والمنظّمات غير الحكومية، والنقابات المهنية، والمؤسسات الخاصة، والجامعات القائمة في الجزائر، والتي يجب أن تكون مسجّلة وفقًا للأصول (تستوفي كافة شروط التسجيل).

- ستكون الأولوية لمقدّمي الطلبات الذين سبق لهم أن طبّقوا أو أداروا منحة دولية لا تقلّ قيمتها عن 50،000 دولار أميركي.

البحرين:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	منحتين إلى ثلاثة منح (2-3)
قيمة مجموع المنح	$200,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	$100,000
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	$50,000
المدة التقديرية للمشروع	36 -12شهر

بيان مشكلة دولة البحرين: البرلمان والمجتمع المدني البحريني حديثا العهد. منظّمات المجتمع المدني البحرينية هي في مرحلة بناء الخبرات والمصداقية وما زالت بحاجة إلى المساعدة للوصول إلى تعزيز دورها في معالجة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. التحديات المالية والاقتصادية الحالية يمكن أن تعيق وصول المجتمع، ولا سيما منه الشباب، إلى برامج الدعم الاجتماعي وفرص النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تقف في وجه نمو فرص العمل المستقبلية. فضلا عن ذلك، تواجه الدولة إشكاليات في إدارة الملوثات البيئية وتأمين التنمية المستدامة اللازمة لمواكبة ارتفاع عدد السكان. مؤخرًا، أقرّ ملك البحرين بوجود حاجة إلى معالجة المخاوف البيئية، وقد بدأ البرلمان بمناقشة مختلف السياسات العامة الممكنة لمعالجة هذا الموضوع. لا بّد من تعزيز الشراكات بين المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والشركات والحكومة، كما ولا بدّ من بلورة الحلول بشكل يسمح بتشكيل وتعزيز الروابط بين مختلف القطاعات.

الشباب البحريني يعتمد بشكل أساسي على وظائف القطاع العام، لا سيما لوظيفته الأولى في بداية مسيرته المهني. وبما إنّ حجم سوق العمل في البحرين صغير، وفي ظل قلّة التوجيه والإرشاد المهني وعدم وجود أطر تنظيمية متينة تؤمن المرونة اللازمة، فإن فرص التقدّم الوظيفي تبقى محدودة أمام الشباب البحريني. وفيما شرعت الحكومة إلى تطبيق سياسات تهدف إلى رفع مستوى التنافسية وزيادة نسب التوظيف بموجب رؤية ولي العهد الاقتصادية للعام 2030، نجد أنّ حوالي ثمانية آلاف خريج جامعة يواجه صعوبة في إيجاد وظيفة في مجال اختصاصه كل سنة، علمًا أنّ غالبية هؤلاء هم من المجتمعات المحرومة. إنّ المحافظة على اقتصادٍ ثابتٍ وبيئةٍ صديقة للمؤسسات، وإيجاد المزيد من فرص العمل وإشراك الشباب بشكلٍ أكبر بأنشطة إقتصادية مفيدة هي أمور من شأنها أن تعزّز الاستقرار والدمج الاقتصادي والاجتماعي.

الأولويات لدولة البحرين: مع تقدّم المجتمع المدني بالبحرين إلى مرحلة النضج، لا بدّ لمنظّمات المجتمع المدني أن تعتمد مقارباتٍ جديدة وحلول جديدة لمواجهة تحديات التنمية المحلية. منظمات المجتمع البحرينية تنشط اليوم في مجال الاقتصاد والمجتمع والبيئة، ولكنها لا تزال تحتاج إلى بعض الدعم. لا بدّ من طرح أفكارٍ مبتكرة تساعد على تنمية العلاقات بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية والشركات والمجتمع المدني بما ليتعزّز دور المنظمات المحلية في مساندة الحلول السياسية والاقتصادية. إنّ تمكين الشباب يساعد بشكل خاص على تحريك النمو الاقتصادي. إنضاج المجتمع المدني نقطة مهمة جدًا كونها تساعد على المحافظة عل الكفاءات الشابة وتشجّعها على المشاركة في التنمية.

الموضوعات / المناطق الأساسية: كافة المجموعات السكانية والمواضيع، مع تركيزٍ خاص على الشباب المحرومين.

اشتراطات خاصة: وجود شراكة مع منظّمة مجتمع مدني، نقابة مهنية، مؤسسة خاصة، أو مؤسسة أكاديمية مسجّلة بصفة رسمية.

الأردن:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	منحتين إلى خمس منح (2-5)
قيمة مجموع المنح	$500,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	$200,000
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	$100,000
المدة التقديرية للمشروع	36 -12شهر

بيان مشكلة دولة الأردن: لا تزال الأردن في خضم عدد من التحديات الداخلية والخارجية: عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، ارتفاع معدّلات البطالة، جائحة فيروس كورونا المستمرّة وتداعياتها على الاقتصاد بسبب اغلاق المؤسسات، فضلا عن القيود الأخرى وكذلك الضغوطات التي وضعتها الجائحة على قطاعي الرعاية الصحية والتربية اللذين يعانيان من يعانيانه في الأساس.

تباطأ النمو الاقتصادي ووصل إلى 1.3% في الربع الأول من العام 2020 ليعكس جزئيًا تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد. السواد الأعظم من الأردنيين خسروا وظائفهم. المواطن الاردني لا يتوقع أن يتعافى الاقتصاد على المدى القريب، ولا يرى أنّ الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية ستكون فعالة: 14% من الأردنيين أفادوا عن عدم رضاهم بالسياسة التي تعتمدها الحكومة لخلق الوظائف مع العلم أنّ معدّل البطالة قد ارتفع إلى حوالي 24% في الربع الثالث من العام 2020 وهي النسبة الأعلى منذ العام 2005. الضغوطات الاقتصادية وعدم توافر الفرص أمام الشباب الذين يشكّلون 70% من المواطنين الذين هم دون سن الـ 30 هي واحدة من أهم المسائل الضاغطة على الأردن اليوم. نسبة توظيف النساء في الأردن (15%) هي الأدنى على مستوى العالم على الرغم من ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى الأردنيات.

الآفاق الاقتصادية تبدو معقّدة هي الأخرى بسبب عوامل اقتصادية اجتماعية أخرى تضع قيودًا إضافية على الوضع الاقتصادي الهش وعلى سوق العمل المحدودة أساسًا، نذكر منها عدم التطابق ما بين مهارات الخريجين الجدد والمهارات المطلوبة للوظائف المتوافرة في القطاع الخاص، لا سيما في مجال تكونولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الخضراء الصديقة للبيئة، وكذلك مجال الضيافة، والسياحة، وقطاعاتٍ أخرى. وظائف القطاع العام هي محدودة خارج العاصمة الأردنية.

الأولويات لدولة الأردن:
النمو الاقتصادي الشامل: هذه الغاية تتفق مع واحدة من الغايات التي وردت في الاستراتيجية الأميركية للتنمية المتكاملة لدولة الأردن والتي تتمثل ببلوغ عتبة الاعتماد على الذات عن طريق النمو الاقتصادي الشامل والواسع النطاق الذي يحقّق الاستقرار على المدى البعيد. تتوافق هذه الغاية كذلك الامر مع غاية "تعزيز النمو الاقتصادي" ببرنامج "ميبي". الأردن كان في خضم تحديات اقتصادية حادة قبل انتشار فيروس كورونا المستجد، ثم أتت الجائحة ليزيد الطين بلّة، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب الذين يعيشون خارج العاصمة وفي

المجتمعات المهمّشة. بناءً على كل ما تقدّم، لا بدّ من رفد التنمية والنمو الاقتصادي الشامل، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية والمشاركة الاقتصادية عن طريق إقامة برامج لبناء القدرات، وكذلك عن طريق تعزيز الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص عن طريق برامج التدرّج الأكاديمي والمهني وبرامج التلمذة، وكذلك عن طريق تأمين الوظائف. هذا النوع من البرامج يساعد كذلك على تنمية مهارات القيادة والابداع التفني وعلى بناء مهارات النساء والفئات الشابة الموجودة خارج العاصمة.

أمور مشتركة: الفئات الشابة. هذه الاولوية تتلاقى مع واحدة من الغايات التي حدّدتها الاستراتيجية الأميركية للتنمية المتكاملة لدولة الأردن والتي تتمثل بتعزيز الاستقرار والأمن عن طريق النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة. عليه، وللوصول إلى توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الفئات الشابة ومساعدة المرأة على دخول مجال العمل، لا بدّ من إدخال تغيير على السلوكيات والنظرة إلى الوظائف (الوظائف "المقبولة" و الوظائف "غير المقبولة" للمرأة) ولا بدّ كذلك من غرس الحلول التقنية المبتكرة المواكبة للعصر الرقمي. إنّ هذه الأولوية ستعالج كل هذه النقاط فهي تشجع الفئات الشابة على التجاوب مع الفرص الجديدة والاتجاهات الناشئة. موضوع الابتكارات التقنية أوجَدَ خلال فترة الجائحة مجالاً لخلق وظائف وسوق عمل رقمية (ما يخفض كلفة إنشاء المساحات المكتبية لاستقبال موظفي الشركة) كما أوجد مساحة لإقامة شركات التوصيل المنزلي. الأردنيون يحتاجون لبرامج ومبادرات تشجّعهم على فتح العينين على الفرص والوظائف الموجودة في القطاع الخاص.

<u>الأولويات لدولة الأردن:</u> ستكون الأولوية للمشاريع التي تستهدف المجتمعات المهمشة في المناطق التالية، على سبيل المثال لا الحصر: عجلون، العقبة، جرش، كرك، معان، والطفيلة. نشير إلى أنه قد تم اختيار هذه المناطق نظرًا لشحّ الموارد والخدمات فيها، وكذلك انطلاقًا من أولويات برنامج "بوست".

المواضيع الأساسية، على سبيل المثال لا الحصر:

- تحسين "سهولة ممارسة الأعمال"، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة الشركات غير المسجّلة رسميًا على تخطي العوائق التي تقف في وجه انضمامها للسوق الرسمية حتى تستفيد من التسهيلات المالية المتاحة للشركات المسجلة رسميًا؛
- تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تصدير منتجاتها، وتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي؛
- إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص وإيجاد برامج لتنمية القدرات اللازمة لفرص العمل الرقمية في الاقتصاد الرقمي الدولي؛
- تأمين برامج تدريب مهني مبنية على الطلب المحلي وتكون قادرة بالفعل إلى إيصال المتدرّب إلى مهنة حرّة أو وظيفة في القطاع الخاص (وظيفة رسمية نظامية، أو وظيفة غير نظامية موسمية وغيره)؛
- بناء الجسور بين القطاع الخاص والقطاع التربوي بما يؤدي إلى تدريب التلاميذ على المهارات اللازمة للوظائف الموجودة ويحضّر مجموعة الكفاءات والمواهب البشرية التي يحتاجها القطاع الخاص؛ وكذلك بناء ثقافة التدرّج والتلمذة.
- معالجة أية فجوات أو أية اجتياجات غير ملباة في منظومة ريادة الأعمال في الأردن، لا سيما منها الأفكار التي تساعد الشركات الناشئة على التقدّم من مرحلة بذر البذور الأولى إلى مرحلة النمو والتوسّع.

- تعزيز مشاركة المرأة في عالم الاقتصاد، وتأمين نفاذ المرأة إلى برامج محو الأمية المالية و الخدمات والتدريبات التي تلزمها.
- مساندة أعمال إنفاذ القوانين التجارية المفيدة كقانون الاستمثار، وقانون الشركات، وقانون الإعسار، و/أو أي قانون يدعم ويساند رواد الأعمال والشركات الناشئة.

اشتراطات خاصة: لا يوجد

الكويت:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	منحتين إلى ثلاث منح (2-3)
قيمة مجموع المنح	$200,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	$100,000
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	$50,000
المدة التقديرية للمشروع	12- 36شهر

بيان مشكلة دولة الكويت: المرأة الكويتية هي امرأة متعلمة جدًا وقد حصلت على الكثير من الحقوق الدستورية والمدنية ولكنها تبقى غير ممثلة بشكلٍ واسع في المراكز القيادية في القطاعين العام والخاص، كما انّ القانون لم يكفل لها نفس المعاملة والحقوق التي يتلقاها الرجل، ومنها حق منح الجنسية لأبنائها. المنحة تتوجّه إلى منظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة، والمؤسسات التي لا تتوخى الربح التي تعمل على حث الحكومة على مساندة الحملات العامة وأعمال المناصرة والتوعية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

العمالة الوافدة تشكّل القسم الأكبر من المجموعة السكانية بدولة الكويت. ويتعرّض جزء كبير من العمالة الوافدة إلى انتهاك لحقوقهم مثل الحرمان من الراتب، والعمل في ظروفٍ مختلفة كليًا عن الظروف المحدّدة في العقد، كما تُفرَض عليهم قيود على حرية التحرّك، ويعانون واعتداءات جنسية، ومضايقات تصل إلى حدّ التهديد. يتحدّث الموظفون عن مصادرة أرباب العمل لجوازات سفرهم (أمر غير قانوني ولكن شائع جدًا). في بعض الحالات الأخرى، لقد سدّد بعض الأشخاص رسم معين لقاء فرصة العمل ولكنهم وجدوا لدى وصولهم إلى دولة الكويت أنّ لا وجود لفرصة العمل المعروضة عليهم فيضطرّون للبحث عن العمل في سوقٍ رمادية بصفة غير قانونية يكونون بموجبها محرومين من الحقوق. جائحة فيروس كورونا المستجد جائت لتزيد الطين بلّة. البرنامج يتوجّه إلى منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى التواصل مع الحكومة الكويتية من أجل تطبيق القوانين الموضوعة لحماية الضحايا وتحسين القوانين والانظمة لمنح العمال المزيد من الحقوق وقدرة أكبر على التحرّك.

من جهة أخرى، يشكّل البدو (حوالي 90،000 نسمة) مجتمعًا محرومًا يعاني في الوصول إلى حقوق الإنسان الأساسية. الحكومة لا تقدّم الخدمات والمعونات الحكومية بشكل منتظم إلى مجتمع البدو – نتحدّث هنا عن التعليم، والفرص الوظيفية، والرعاية الصحية، والمستندات الثبوتية المدنية كشهادات الولادة والزواج والوفاة. عدد منظّمات المجتمع المدني والأفراد الذين يعملون على موضوع البدو هو قليل جدًا. برنامج المنح يدعو منظّمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة إلى المشاركة في بلورة حلٍّ محلي لهذه المشكلة الاجتماعية.

الأولويات لدولة الكويت: السفارة تشجّع على تقديم طلبات لمشاريع تهدف إلى بناء قدرة منظمات المجتمع المدني على التفاعل بشكل فعال مع المسؤولين الحكوميين دعمًا للغايات التالية:

- الوصول إلى مشاركة مدنية أكبر للمواطن الكويتي - وخاصةً المرأة الكويتية - في شؤون الحكم، وكذلك تعزيز مستوى الثقافة بالمؤسسات السياسية.
- أن تساعد منظمات المجتمع المدني و/أو الشركات الخاصة على بلورة حلول لموضوع انتهاكات حقوق العمال وموضوع الاتجار بالبشر، والمجموعات السكانية المهمّشة، وأو المساواة الجندرية.

الموضوعات / المناطق الأساسية: حقوق الأقليات،العنف المنزلي، المساواة الجندرية، منظمات المجتمع المدني.

اشتراطات خاصة:

- هذه الفرصة هي متاحة للمؤسسات التي لا تتوخى الربح المسجّلة رسميًا، ولمنظّمات المجتمع المدني (مسجّلة أو غير مسجّلة) ولمجمل الفئات التي يحقّ لها بتقديم طلب على منحة بموجب برنامج "ميبي".
- الأفضلية هي للجهات التي لديها شراكات (مذكرة تفاهم أو شراكة قائمة) مع الحكومة أو القطاع الخاص.

لبنان:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	منحتان إلى خمس منح (2-5)
قيمة مجموع المنح	$500,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	150،000 دولار أميركي للمنح التي تكون على سنة واحدة؛ 300،000 دولا أميركي للمنح التي تكون على سنتين
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	50،000 دولار أميركي للمنح التي تكون على سنة واحدة؛ 100،000 دولا أميركي للمنح التي تكون على سنتين
المدة التقديرية للمشروع	12-24 شهرًا

بيان مشكلة الدولة اللبنانية: بعد أن عانى اللبنانيون ما عانوه من سوء حكم وبعد ما مرّوا به من أزمة اقتصادية حادة، ما عادوا يؤمنون بقدرة حكومتهم على معالجة التحديات المتعدّدة التي تغذّي الأزمة وتقوّض استقرار البلد.

في العام 2020، انهار نموذج الخدمات المصرفية والمالية الذي راهن عليه لبنان على مدى عقود ولم توجد قطاعات انتاجية تنقذ البلد من هذه السقطة، فانقبض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 25% في عام 2020 وحده ليحلّ لبنان في المرتبة ما قبل الأخيرة في تنصيف الأداء الاقتصادي للدول. واعتبر صندوق النقد الدولي أنّ إجمالي الناتج المحلي الاسمي هو الأدنى في الشرق الأوسط وتذيّل لبنان قائمة الدول وحلّ بعد ليبيا واليمن في ترتيب الدول.

معدّل البطالة تراوح ما بين 30 و50%، وفي ما لم يكن أبدًا في الحسبان، أصبح حوالي 60% يعيشون دون خط الفقر، و25% في فقرٍ مدقع. جائحة فيروس كورونا فاقمت المعاناة البشرية وألقت بوِزرِها على قطاع الرعاية الصحية وفرضت قيودًا إضافية على الحركة الاقتصادية.

الحكومة اللبنانية لم تتجاوب بالشكل المناسب مع الانهيار الاقتصادي والمالي ولم تتمكّن من تحرير نفسها من شللها الكلي والسير بالإصلاحات التي يحتاجها البلد حاجةً ماسة. ثم جاء انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 ليزيد من حدّة الاوضاع. استقالت الحكومة في غضون أيام، وها قد حلّ شهر أيار/ مايو 2021 ومرّ ولم تتوصّل القيادات السياسية إلى تشكيل حكومةٍ جديدة بعد.

الأولويات للدولة اللبنانية:

(1)**رفد النمو الاقتصادي الشامل**: التخفيف من الفقر ومساعدة القطاع الخاص على التعافي من تدهور الأوضاع المالية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي بالبلد.

(2)تشجيع مشاركة المواطن في الحوكمة، وتعزيز استعداد صناع القرار على العمل من المجتمعات المدنية ومنظمات المجتمع المدني من أجل المضي قدًا بالإصلاحات: عندما يكون المجتمع متآلفًا مع فكرة المشاركة السياسية السلمية والحراك المدني السلمي، يكون مجهزًا بشكلٍ أفضل للتواصل مع الحكومة و/أو الاحزاب السياسية، ومن ضمنها الأحزاب الجديدة، والمطالبة بالإصلاحات وتطبيقها لدرء الانهيار الكامل، وتحريك عجلة التعافي، ووضع البلد على أسسٍ أمتن للمستقبل.

الموضوعات / المناطق الأساسية: الأولوية هي للمشاريع التي تشمل مناطق خارج بيروت الكبرى. الفوز سيكون للمشاريع التي تركز على واحدة أو أكثر من الأولويات التالية:

1. رفد النمو الاقتصاد الدامج: بعض الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر
   - حاضنات للؤسسات وغيرها من أشكال الدعم المباشر لمساندة الشركات الناشئة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة وتوسيع الشركات القائمة؛
   - تأمين التدريب والتوجيه المهني للفئات الشابة لتكون منتجة اقتصاديًا وقادرة على تأمين الاستدامة الاقتصادية الذاتية؛
   - رعاية الصادرات اللبنانية و/أو التأسيس لانتاج محلي جديد يؤمن البديل عن السلع المستوردة بالعادة والتي باتت مكلفة جدًا نتيجة تدهور العملة الوطنية؛
   - برامج لمكافحة الفساد، وتحسين النفاذ إلى المعلومات، وتأمين آلية شفافة لتنظيم المشتريات العامة تحسّن من مناخ الأعمال في لبنان؛
   - برامج تسعى إلى تعزيز أطر التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تحريك الإصلاح ورفد النمو الاقتصادي الشامل.
2. تشجيع مشاركة المواطن في الحوكمة، وتعزيز استعداد صناع القرار على العمل من المجتمعات المدنية ومنظمات المجتمع المدني من أجل المضي قدًا بالإصلاحات: بعض الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر

- البرامج التي تحدّد وتمكّن منظمات المجتمع المدني والمجموعات السياسية القادرة على التنافس والتأثير في نتائج الانتخابية على المستوى الوطني؛
- تثقيف منظمات المجتمع المدني لتكون قادرة على بناء تحالفاتٍ أقوى لمؤازرة الغايات السياسية والقضايا المشتركة.
- البرامج التي تحسّن قدرة منظمات المجتمع المدني على إحداث التغيير؛
- حملات إعلامية حول أصول الحراك المدني السلمي القانوني بموجب الدستور اللبناني.

اشتراطات خاصة: الباب مفتوح أمام منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات غير الحكومية المسجّلة والمجموعات المجتمعية والمنظمات التربوية أو المهنية، وكذلك المجموعات التي تتوخى الربح والمجموعات التي لا تتوخى الربح. الأولوية ستكون للجهات التي أثبتت كفاءتها في المجال الذي تقترحه.

- بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- يجب أن يكون للمنظّمة المتقدّمة بالطلب كتاب نية أو مذكرة تفاهم مع الجهة الحكومية المعنية (وزارة أو هيئة) التي سيتم الدخول في شراكة معها لغرض تنفيذ المشروع المقترح.

المغرب:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	ثلاث إلى خمس منح (3-5)
قيمة مجموع المنح	$500,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	$150,000
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	$50,000
المدة التقديرية للمشروع	36 -12شهر

بيان مشكلة المغرب: تاريخيًا، اعتمد المغرب على قوة قطاع الزراعة وعلى شركاء التبادل التجاري الرئيسيين في أوروبا، إلا أنه اليوم يسعى إلى تنوع صناعاته وشركائه التجاريين، ويسعى كذلك الامر إلى التحوّل إلى مركز مالي وبوابة التجارة إلى افريقيا لشركائه الغربيين. المغرب هو من الدول المتدنية إلى المتوسطة الدخل بحسب معايير البنك الدولي، وعليه، فإن هدفه الاقتصادي الأساسي هو تمتين القوة العاملة وتنويع الصادرات واستقطاب الاستثمارات من حول العالم مع تأمين تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد التي دمّرت قطاعات اقتصادية رئيسية وتسبّبت بانقباض إجمالي الناتج المحلي بحوالي 6% قي العام 2020. وفيما تعمل الحكومة على تركيز وتنسيق الجهود المبذولة لتحسين تصنيف المغرب على مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" للبنك الدولي، ارتفع تصنيف الدولة إلى المرتبة الـ 53 عالميًا في العام 2020 لتحّل في المرتبة الثالثة بين الدول العربية (بعد الإمارات والبحرين) والثانية إفريقيًا (بعد جمهورية موريشيوس). في جملة التحديات الأساسية التي يواجهها المغرب: ضعف النظام التربوي، تراجع انتاجية العمال، وعدم التطابق ما بين احتياجات المؤسسات ومهارات القوة العاملة.

في العام 2014 أطلق المغرب مخططًا وطنيًا شاملا لتسريع التنمية الصناعية يركّز على تأسيس نظم تحقّق الكفاءة والتكامل ما بين الحلقات الصناعية وما بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. يطمح المخطط الوطني إلى خلق 500،000 وظيفة صناعية جديدة بحلول العام 2020 من خلال استقطاب رأس المال الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط ما بين الشركات الصغرى وكبار الصناعيين في المغرب. ركّز المغرب أيضًا على أن تكون الدولة المركز المالي لأفريقيا وهو يقدّم محفّزات للشركات التي تنشئ مقرّاتها

الرئيسية في القطب المالي للداء البيضاء (Casablanca Finance City). على الرغم من كل هذه التحسينات الكبرى على بيئة الأعمال، إلا أنّ المغرب ما زال يواجه تحديات منها النقص في القوة العاملة الماهرة، والضعف في حماية الملكية الفكرية، وكذلك البيئة التنظيمية الصعبة بالإجمال.

مبادرة "المناطقية المتقدّمة" التي اعتمدها المغرب أعطت سلطة مالية وإدارية أكبر للجهات المحلية المنتخبة ومنحت المواطن حق الاعتراض المباشر والمشاركة في الجهات المناطقية والبلدية، ولكن يبدو أنّ المجتمع المدني وهذه الجهات المناطقية والبلدية ينقصها الكفاءات والخبرة اللازمة للاستفادة من هذه الاصلاحات بشكلٍ كامل. اللامبالاة بشؤون السياسية أمر شائع في المغرب، لا سيما في صفوف الشباب الذين يجب توعيتهم بشأن هذه الاصلاحات وتسليحهم بالمعرفة والمهارات اللازمة ليطلعوا بالدور الذي يجب أن يؤديه الشباب.

الأولويات لدولة المغرب:

(1) *رعاية النمو الاقتصادي الشامل*: يجب أن تركّز المشاريع المقترحة على خلق الفرص الوظيفية، وعلى رفد التقدّم الاقتصادي، وعلى ردم الفجوة ما بين النظام التعليمي وسوق العمل. الأنشطة يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

أ. التشجيع على تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تأمين المساعدة التقنية التي تُعين على مواجهة التحديات التي تعترض نمو القطاع الخاص - الإجراءات القانونية، الصعوبات التي تقف في وجه الوصول إلى التمويل.

ب. تحسين مهارات الباحثين عن العمل وتحسين فرصهم بالحصول على وظيفة من خلال التدريب التقني والتدريب على المهارات التي تؤدي إلى فرص تدرّج أو توظيف.

(2) *تشجيع مشاركة المواطن في الحوكمة التشاركية وتعزيز استعداد صناع القرار للعمل مع المجموعات المدنية ومنظّمات المجتمع المدني*: يجب تكون المشاريع المقترحة مبتكرة ومستدامة وأن ترفد الحوار بين المواطن والمجتمع المدني والحكومة المحلية في سبيل معالجة احتياجات المجتمع بشكل فعال. الأنشطة يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر:

أ. توسيع نطاق الجهود المبذولة لتحسين التربية المدنية محليًا بهدف تعزيز الشفافية والسلامة العامة والمساواة بين الجنسين وتوصيل حقوق المواطن بطرق مبتكرة، قابلة للقياس، ومستدامة.

ب. تعزيز وعي المواطن، لا سيما الشباب والنساء، وتعزيز مشاركتهم في التواصل والتفاعل مع الحكومة المحلية -- مثلا الوعي بهوية الجهة التي يمكن التواصل معها للحصول على مختلف المعلومات التربوية أو الخدمات. نتوقع من المؤسسات الشبابية أن ترسم طرق مبتكرة للتواصل مع الشباب حول المسائل التي تهمّهم وأن تطرح طرق مبتكرة لتنظيم تفاعل الشباب مع نظرائم ومع الجهات الحكومية المحلية.

الموضوعات / المناطق الأساسية: التركيز على المناطق التي تقع خارج المدن الرئيسية غير الرباط والدار البيضاء ومراكش وبني ملال.

اشتراطات خاصة: يجب أن تكون الجهة المتقدّمة بالطلب مسجّلة لدى الحكومة المغربية. يجب ألا تتجاوز قيمة المشروع الواحد مبلغ 150،000 دولار أميركي. يجوز للمشروع الواحد أن يركز على منطقة جغرافية واحدة أو أكثر، ويجوز أن يشمل مدينتي الداخلة والعيون والمناطق المجاورة.

قطر:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	منحتان إلى ثلاثة منح (2-3)
قيمة مجموع المنح	$200,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	$100,000
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	$50,000
المدة التقديرية للمشروع	36 -12شهر

بيان مشكلة قطر: بلغت المرأة القطرية مستويات متقدّمة من التعليم وهي تتمتّع تقريبًا بكافة الحقوق الدستورية والمدنية، لكن المرأة القطرية ليست ممثّلة بشكل كبير في المراكز القيادية في القطاعين العام والخاص. من المتوقع أن يرتفع عدد النساء في الحكومة مع انتخابات مجلس الشورى المرتقبة في العام 2021 (أول انتخابات عامة لثلث أعضاء مجلس الشورى الذين كانوا يعيّنون في السابق) ولكن وبما أنّ البرلمانات المنتخبة في دولة الكويت أوصلت عدد أقل من النساء إلى الحكم مقارنةً بمجالس الشورى المعينة بالكامل في المملكة العربية السعودية، ، لم يتضح بعد عدد النساء المنتخبات الذي يمكن أن نراه في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من الدعم الذي تقدّمه الحكومة القطرية لريادة الأعمال في صفوف النساء، لم يتحقق بعد الكثير لناحية تعزيز مستويات مشاركة المرأة في الاقتصاد القطري في ظل استمرار الحواجز التي تمنع المساواة في النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية. وفيما النساء هنّ قادرات عمومًا على إطلاق مشاريعهنّ التجارية الخاصة، إلا أنّ استدامة النجاح في مجال الأعمال لا يزال أمرًا صعبًا لكثيرات والسبب هو قوانين الوصاية التي تفرض مثلا على المرأة العزباء دون سن الـ 25 الحصول على موافقة وصيها حتى يتسنى لها تقديم طلب على قرض لمساندة مشاريعها.

هذه السنة، حكمت قطر في أول قضية إتجار بالبشر منذ العام 2016. من المهم بمكان أن يحصل تنسيق أفضل بين السلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمع الدولي لتأمين الحماية المناسبة للفئات الأكثر تهميشًا في قطر، لا سيما أطفال العمالة غير الوافدة. هذه الحماية مهمة كذلك الأمر للنساء والأطفال العرضين للعنف. لا بدّ أن تُبقي دولة قطر عينيها منفتحتين على هذه المسائل وأن تعدّ العدّة لمواجهة خطر الاتجار بالبشر واستغلال المرأة والأطفال قبيل بطولة كأس العالم لكرة القدم المرتبقة للعام 2022. دولة قطر لا تزال مصنّفة في الفئة الثانية في موضوع الاتجار بالبشر، عليه، من الضروري أن تولي الجهات المعنية العناية اللازمة والمتواصلة لاجتزاز جريمة الاتجار بالبشر من جذورها.

الأولويات لدولة قطر:

(1) *تعزيز مشاركة المرأة في ميدان السياسة*: انتخابات مجلس الشورى المرتبقة في العام 2019 هي فرصة غير مسبوقة لتعزيز مكان المرأة القطرية في السياسة. ينبغي بالمشاريع المقترحة أن تطرح برامج مبتكرة لإشراك النساء وتسليحهنّ بالمهارات الفنية اللازمة للمشاركة في عملية صنع القرار والاستفادة من الانتخابات المقبلة لدخول معترك الحياة السياسية بشكلٍ فعال. المشاريع التي تركّز على مهارات تنظيم الحملات الانتخابية، وتثقيف الناخبين، وتنمية القيادات النسائية، وغيرها من الأمور التي تعزز مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية المقبلة والحياة السياسية في قطر ستنال تقديرًا خاصًا. ينبغي بالمشاريع المقترحة أن تساند مشاركة المرأة في مختلف جوانب المجتمع القطري.

(2) *تعزيز الحماية المقدمة للمرأة والطفل ضد جريمة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي:* نرحّب بالمشاريع التي تسعى إلى تطوير منظمات المجتمع المدني التي تركّز على مساندة ضحايا الاستغلال الجنسي و/أو مكافحة جرائمة الاتجار بالشر لتصل إلى مستوى الاحترافية وتبني لديها مختلف القدرات المؤسسية اللازمة للتواصل بشكل فعال مع صناع القرار والمواطنين. ينبغي أن تركّز المشاريع على تأمين الفرص اللازمة لتنمية مهارات القيادة والإدارة اللازمة لإشراك المجتمع المدني، والقطاع العام، والجهات العامة بشكل فعال في سبيل تعزيز التوعية وتنمية الموارد بشكل محكم وإنفاذ قانون العمالة المنزلية الذي صدر في العام 20189، وكذلك تطوير إجراءات مآوي ضحايا الاتجار بالبشر.

(3) *تعزيز مشاركة المرأة في ميدان الاقتصاد:* نرحّب بالمشاريع التي تدعم ريادة الأعمال في صفوف النساء. ينبغي بالمشاريع التركيز على تطوير برامج مبتكرة لإشراك المرأة وتعزيز المهارات التي تحتاجها المرأة لدخول ميدان الأعمال وتحقيق النجاح المستدام فيه.

الموضوعات / المناطق الأساسية: لا يوجد

اشتراطات خاصة: إمكانية تقديم الطلب مفتوحة أمام المجتمع المدني القطري والمؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة القطرية كافة. يجب أن تملك الجهة المتقدّمة بالطلب خبرة سابقة في العمل في دولة قطر على المسائل موضوع الطلب.

السعودية:

نوع آلية التمويل:	اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت
عدد المنح (عدد تقديري)	منحتان إلى ثلاثة منح (2-3)
قيمة مجموع المنح	$200,000
سقف المنحة الواحدة (رقم تقديري)	$100,000
الحد الادنى للمنحة الواحدة (رقم تقديري)	$50,000
المدة التقديرية للمشروع	36 -12شهر

بيان المشكلة للمملكة العربية السعودية: جرت مؤخرًا محادثات حول طاولة المستديرة مع عدّة رائدات أعمال مؤثرات بجدّة سلّطت الضوء على التحديات التي تواجه المرأة في بداية مشاريعها الريادية، لا سيما حاجة المرأة إلى النفاذ إلى معلومات أساسية جيّدة حول الاوضاع المحلية، وكذالك حاجة المرأة إلى الإرشاد المهني المتواصل على يد من خبراء في مجال ريادة الأعمال. تحدّثت المشاركات عن رغبتهنّ بالتتلمذ على يد رواد أعمال أميركيين نظرًا لما كان للولايات المتحدة من دورٍ قيادي في تنمية فكر ريادة الأعمال.

الاولويات للمملكة العربية السعودية: الهدف رقم 2.2 من الاستراتيجية الأميركية للتنمية المتكاملة للمملكة العربية السعودية يركّز على مساندة الجهود التي يتم بذلها لتنويع الاقتصاد وتوسيع فرص العمل، كون هذا الأمر يتلاقى مع المصالح الأميركية التي تؤيد فكرة وجود استقرارٍ اقتصادي واجتماعي طويل الأمد بالمملكة. رؤية المملكة 2030 تركّز بجزءٍ منها على تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على اعتبار أنها واحد من أهم العناصر التي تؤمن النمو الاقتصادي وخلق الوظائف. رؤية المملكة 2030 تقرّ كذلك الأمر بدور المشاركة النسائية في تحقيق النمو الاقتصادي. النساء يمثلن حوالي 50% من إجمالي خريجي الجامعات في المملكة. المملكة تخطّط المضي قدمًا بتطوير كفاءات الشابات السعوديات والاستفادة من انتاجيتهن تثبيتًا لمستقبلهنّ ودعمًا للنمو الاقتصادي في المملكة.

الموضوعات / المناطق الأساسية: الطالبات السعوديات اللواتي أثبتن عن اهتمامهن بموضوع ريادة الأعمال، فضلا عن رائدات الأعمال الناشئات. يمكن أن يكون غالبية المشاركات من المدن الكبرى، ولكننا نأمل أن نساند رائدات أعمال من المدن والبلدات الصغيرة. التمثيل الجغرافي الواسع موضوع مهم جدًا يجب أخذه بعين الاعتبار عند طرح المشاريع.

اشتراطات خاصة: يُفضَّل المشاريع التي فيها شريك أميركي وشريك محلي، والمشاريع التي تطرح خطة لتأمين تدريب جيّد حول أصول ريادة الأعمال يكون باللغة العربية ومفصّلاً على قياس الأوضاع المحلية ، وكذلك المشاريع التي تؤمن النفاذ إلى التوجيه والتبادل بين الأميركيين والسعوديين، والمشاريع التي تطرح رؤية واضحة حول الاستدامة للمدى الطويل.

لا يسمح بالأنشطة والتكاليف التالية ضمن هذا الاعلان لأية دولة من الدول أعلاه:

- تدريب وظيفي لا يؤدي إلى تدرّج أو فرص وظيفية؛
- تطوير تطبيقات للجوال؛
- جوائز نقدية؛
- السفر إلى الخارج، ما لم يُبرَّر السفر صراحة ضمن خطة المشروع؛
- الزراعة، ما لم تكن تركّز على خلق الوظائف والتنويع الاقتصادي لمحاربة مفاعيل التغيير المناخي وتأمين المرونة الاجتماعية في وجه هذه التغييرات؛
- استطلاعات الرأي؛
- الصناعات اليدوية؛
- نفقات مرتبطة بتجديد المباني و تغيير الديكور، أو شراء أو استئجار عقارات غير الإيجار المكتبي النموذجي؛
- شراء ديكور مكتبي؛
- شراء معدّات (ملكية خاصة تتعدى مدّة حياتها السنة ويزيد سعرها عن 5،000 دولار للوحدة)؛
- دورات تدريب لغوي؛
- مشاريع تبادل مع دول أخرى؛
- مشاريع الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية؛
- تسديد تكاليف نشاطات بدأت بتمويلٍ آخر؛
- الأنشطة التي تبدو غير محايدة أو التي تصبّ في دعم حملات انتخابية لفرد أو حزب (أنشطة محدّدة لحزب سياسي محدّد مثلاً...)؛
- البحث الأكاديمي أو التحليلي (ما لم يكن ضروري ضمن مشروع أوسع نطاقًا)؛
- حدث فردي كمؤتمر أوحد أو طاولة حوارية واحدة؛
- بحث طبي أو نفسي ودراسات سر يرية؛
- مشاريع تجارية أو مشاريع تتوخى الربح؛
- عروض ثقافية، أبحاث ثقافية، نوادي ثقافية، مهرجانات، إلخ....

- تكاليف نشاطات ترفيهية (حفلات استقبال، نشاطات اجتماعية، مشروبات كحولية، حفلات كوكتيل، جولات سياحية).

ملاحظة: الطلبات التي تشتمل على أي من النشاطات أو التكاليف أعلاه قد تُستَبعَد في مرحلة مراجعة الأهلية الفنية ولن تتقدّم إلى لجنة مراجعة الاستحقاق.

ث. الدمج الجندري

مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى يشترط أخذ الاعتبارات الجندرية بعين الاعتبار في كافة الانشطة المقترحة للمشروع وذلك في سبيل تأمين استفادة الرجال والنساء معًا من الدعم الذي يقدّمه المكتب، حيث ينطبق، كما يشترط أن تكون التوعية الجندرية مكوّنًا من مكونات المشروع. من المفترض أن يتم توثيق هذا الموضوع في جزئية تحليل الاعتبارات الجندرية في ملف شرح ماهية المشروع (استعراض الفجوات الجندرية وشرح آلية معالجتها ضمن الأنشطة المقترحة للمشروع). ينبغي أن تبيّن المشاريع المقترحة كيف ستؤدي معالجة الفجوات الجندرية إلى مساندة الغايات والأهداف المتوخاة للمشروع. بالنسبة إلى مقدّمي الطلبات الغير متآلفين مع نقطة الدمج الجندري في برامج المساعدات الخارجية، فيمكنهم مشاهدة الفيديو التدريبي الذي يمكن الوصول إليه عبر الرابط التالي:
https://encompassworld.com/elearningfiles/DOS/DOS_Gender_Integration_E-Course/story_html5.html

ج. تعريفات

نورد في ما يلي **تعريفات** للأنشطة المقبولة بموجب هذا الإعلان:

بناء القدرات:

تمتين القدرات التي تملكها منظمات المجتمع المدني إن لناحية تحليل السياسات العامة، وإن لناحية أعمال المناصرة، وبناء التحالفات، والحوكمة الداخلية، وتمثيل الأعضاء، والخدمات، وكذلك موضوع الدخول في أنشطة أخرى لتعزيز السلام والديمقراطية في المجتمعات. منظمات المجتمع المدني تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، منظمات حقوق الانسان، المجموعات النسائية، النقابات العمالية، النقابات المهنية والتجارية، الحركات الشبابية، المؤسسات الدينية، منظمات السكان الأصليين، مراكز الأبحاث، والمنظمات التي تمثل المجموعات الضعيفة. مجالات بناء القدرات تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الخبرة الفنية (مثلا الخبرة الفنية في مواضيع حقوق الانسان والاصلاحات القانونية)، أو التنظيم المؤسسي الداخلي (مثلا تأسيس مدوّنة السلوك في المنظمة)، أو القدرات المؤسسية (مثلا التخطيط الإستراتيجي، الإدارية المالية والمحاسبية، العلاقات العامة، إدارة المسائل، التواصل مع المجتمع، انتاج الايرادات، جمع التبرعات بطريقة تحترم أصول المحاسبة المالية)، وكذلك التدريب والمساعدة الفنية على أصول المناصرة الهادفة.

II. قياس النتائج

ينبغي أن يطرح المشروع المقترح مجموعة أهداف واضحة، قابلة للقياس، مفيدة، وواقعية للعمل على تحقيقها خلال المدة الزمنية التي تمتدّ عليها المنحة. في حال عدم طرح مجموعة أهداف واضحة، سيكون من الصعب علينا أن نقيّم نجاح المشروع. نشير هنا إلى أنّ أهداف المشروع لا تعني الأنشطة المقترحة للمشروع.

خلال عملية التفاوض على المنحة، سيعمل الفائزون مع فريق البرنامج وفريق الاشراف والتقييم بمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى على وضع خطة لقياس مؤشرات نوعية وكمية بالاستناد إلى المشروع المقترح (الطرح). سيتوجّب على الفائزين جمع البيانات اللازمة لقياس هذه المؤشرات التي

سيتم الاشراف عليها خلال فترة المنحة من أجل تحديد التعديلات اللازمة على تصميم المشروع وتقييم نجاح المشروع في تحقيق النواتج والمخرجات المتوقعة منه.

على كافة المشاريع المموّلة بموجب هذا الإعلان أن تجري تقييمًا ختاميًا للمشروع في نهاية مدّة الأداء بمساعدة من فريق الاشراف والتقييم في مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى.

III. بيانات المنحة

Funding Mechanism Type:

Estimated Total Program Funding: Click or tap here to enter text.
Estimated Award Ceiling: Click or tap here to enter text.

Estimated Award Floor: Click or tap here to enter text.

Cost-Sharing or Matching: **Encouraged; NOT Required**

Estimated Length of Project Period:

نوع آلية التمويل: اتفاقية تعاون، منحة، أو منحة بمبلغ ثابت

عدد المنح التقريبي: 19-37

القيمة الكلية للتمويل الذي سيتم منحه بموجب البرنامج: 2،800،000$

السقف الأعلى المقدّر للمنحة: راجع المعلومات المحدّدة لكل دولة

الحد الأدنى المقدّر للمنحة: راجع المعلومات المحدّدة لكل دولة

مشاركة في تحمّل الكلفة أو مطابقة:يوصى به ولكن غير ملزم

المدّة المقدّرة للمشاريع: 12- 36 شهر

طبقًا لتوافر الأموال، سيتم منح مبلغ 2،800،000 دولار أميركي من اموال الدعم الاقتصادي على شكل حوالي 19-37 منحة سيتم توزيعها عن طريق هذا الاعلان . من الممكن أن يُمنَح الفائز بالمنحة تمويل يصل إلى ثلاث سنوات، ولكن هذا يعتمد على نوع النشاط المقترح والدولة. التاريخ المقدّر لبدء هذا المشروع هو الأول من كانون الثاني/يناير 2022.

يحتفظ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بالحق بأن يكون التمويل أقل أو أعلى من مبلغ التمويل المحدّد للبرنامج كما يحتفظ لنفسه بالحق بأن يمنح التمويل بموجب هذا الاعلان لمدة عامين من تاريخ انتهاء الاعلان.

إنّ طلب تقديم الطلبات **لا** يضع على عاتق الحكومة الاميركية التزامًا بتقديم المنحة **كما ولا يلزمها بتسديد تكاليف إعداد وتقديم الطلبات.**

IV. حجم المشاركة

يجوز أن يشارك مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى في البرامج وفي إدارة أداء أية اتفاقية تعاون من باب الاستشارات والتعاون الفني في أنشطة محدّدة ضمن المشروع.

أمثلة عن مسؤوليات مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى في اتفاقيات التعاون – على سبيل المثال لا الحصر:

- التعاون في إعداد المواد التدريبية؛
- المشاركة في وضع الصيغة النهائية لخطة المشروع، ومن ضمنه خط الإشراف والتقييم؛
- التعاون في تقييم التقدّم المحرز وتحديد المسائل التي يمكن أن تؤثر على نجاح المشروع؛ و
- المشاركة في عملية اختيار المرشحين.

V. التأهّل للمنح

سيراجع مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى كافة الطلبات ليحدّد ما إذا كانت تستوفي شروط التأهّل المحدّدة أدناه.

ملاحظة: الطلبات التي لا تستوفي شروط التأهل المحددّة في الفقرتين أ و ب أدناه لن تتقدّم إلى مرحلة مراجعة الأهلية الفنية وستُعتَبَر غير مؤهلة للفوز بالتمويل الممنوح بموجب هذا الاعلان. لا يمكن إدخال أية إضافات على الطلب بعد مرور المهلة النهائية للمنافسة.

أ. مقدّمو الطلبات الذين يستوفون شروط التأهّل

مقدّمو الطلبات الذين يستوفون شروط التأهل هم منظّمات المجتمع المدني ، المؤسسات التي لا تتوخى الربح، المجموعات المحلية، المنظّمات غير الحكومية، النقابات المهنية، المؤسسات الخاصة، والجامعات القائمة في الشرق الاوسط وتحديدًا في **البحرين، الجزائر، الأردن، الكويت، المغرب، قطر، لبنان، والسعودية**.

إنّ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية ملتزم بسياسة عدم التمييز في كافة برامجه وأنشطته ويرحّب بالطلبات بغضّ النظر عن عرق مقدّم الطلب أو أصله أو لونه أو جنسيته أو جنسه أو توجّهه الجنسي أو أية إعاقة لديه. نرحّب بالطلبات التي تردنا من المؤسسات التي تعمل في خدمة المجتمعات المحرومة ومنها النساء والمعوقين والشباب.

يجب أن تستوفي كافة الطلبات شروط التأهل التالية بالإضافة إلى شروط التأهل الخاصة المحدّدة لكل دولة في الفصل الأول من الملف:

1. **شرط المكان**: وحدها المؤسسات التي لديها مكتب محلي في الدولة التي تقترح تنفيذ مشروعها فيها تعتبر مؤهلة لتقديم الطلب. ستصدر المنحة إلى المكتب المحلي وليس إلى أي مكتب شريك أو مكتب تابع يقع خارج دولة التنفيذ.
2. **التسجيل الرسمي**: وحدها المؤسسات المسجّلة رسميًا في الدولة التي تقترح تنفيذ مشروعها فيها تعتبر مؤهلة لتقديم الطلب.
3. **القدرات المؤسسية**: يجب أن يثبت مقدّم الطلب قدرته على استيفاء المعايير التالية:
   - المؤسسة قائمة رسميًا منذ أقلّه سنة؛ و
   - المؤسسة تولّت إدارة أقلّه مشروع واحد / مبادرة واحدة بتمويل من جهة مانحة (حكومية، خاصة، إلخ...).

سينظر مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بالاعتبارات الخاصة التالية عند مراجعة الطلبات:

1. **راوبط سابقة مع برنامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي":** نحن نثمّن قدامى المشاريع والبرامج التي قامت تحت رعاية مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" ونتوخّى تحسين الروابط ما بين المبادرات من خلال إقامة الروابط ما بين الشركاء الحاليين والقدامى. عليه، سوف نعطي الأولوية للمشاريع التي يشارك القدامى في مكوّناتها وأنشطتها. لأغراض التقييم، قدامى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "ميبي" هم المشاركون السابقون في مشاريع التبادل أو المستفيدون من البرامج التدريبية التي تزيد مدّتها عن خمسة أسابيع والتي تقوم تحت مظلة مبادرة "ميبي"، أو المستفيدون من منح محلية تحت مظلة مبادرة "ميبي". قدامى برامج التبادل الأميركية العامة الأخرى سيُعتَبَرون من بين القدامى.

ب. اشتراطات التسجيل

يقع على المؤسسات التي تقع داخل أو خارج الولايات المتحدة أن يكون لها رقم فريد معرّف (UEI) يشار إليه في الوقت الحاضر برقم (DUNS) وأن يكون لها حساب نشط في نظام إدارة المنح (SAM) لكي تتأهل لتقديم طلب للحصول على تمويل من مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الاميركية. ينطبق هذا الشرط على مقدّم الطلب الأساسي وعلى شركائه المحليين الذين يتلقون منح فدرالية من الباطن. مقدّموا الطلبات الذين لا يستوفون كافة اشتراطات التسجيل لا يتأهلون للتمويل الممنوح بموجب هذا الاعلان.

الرقم الفريد المعرّف (*UEI*)

هو رقم من تسعة أرقام تصدره شركة **Dun & Bradstreet Inc** للتعريف عن المؤسسات بواقع رقم فريد لكل مؤسسة.

يجب على كل مقدّم الطلب أن يكون له رقم فريد معرّف. يمكن الاستحصال على الرقم الفريد المعرّف من خلال اتباع الخطوات التالية: أولا زيارة الرابط التالي:

http://fedgov.dnb.com/webform/pages/CCRSearch.jsp، ومن ثم اختيار الدولة أو المنطقة التي تقع فيها المؤسسة، ومن ثم تعبئة وتقديم الاستمارة. سيتوجّب على المؤسسات أن تقدّم معلومات أساسية مثل عنوان المكتب وعنوان المراسلة، اسم المسؤول التنفيذي، الكود الصناعي المعياري (SIC) (https://www.osha.gov/pls/imis/sic_manual.html) والإيرادات السنوية.

في حال واجهتم صعوبات فنية في استخراج الرقم الفريد المعّرف، يمكن التواصل مع شركة **Dun & Bradstreet Inc** عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: govt@dnb.com.

نظام إدارة المنح (SAM):
نظام إدارة المنح (SAM) هو سجلّ بكافة المورّدين الذين يتعاملون مع الحكومة الفدرالية، يجب تجديد التسجيل فيه بشكل سنوي. النظام هو كذلك الأمر سجل مركزي بكافة مقدّمي الطلبات على المنح والفائزين بالمنح، وهو نقطة مركزية يستطيع من خلالها مقدّمو الطلبات على المنح والفائزين بالمنح تعديل بياناتهم المؤسسية. راجعم الملحق رقم 5 للحصول على تعليمات إضافية حولب كيفية تسجيل حساب على نظام إدارة المنح.

يجب أن يحافظ مقدّمو الطلبات على حسابٍ نشط ضمن النظام وأن يدرجوا فيه بياناتهم الحالية الصحيحة في الفترة التي تكون فيها طلباتهم قيد المراجعة. *للمحافظة على حسابٍ نشط ضمن النظام يجب على مقدّمي الطلبات تجديد التسجيل بالنظام أقلّه مرّة في السنة.* في حال انتهت مدّة حساب، لا يحق للمؤسسة تقديم طلب لمنحة قبل تجديد التسجيل.

لفتح حسابٍ جديد على النظام، يرجى اتباع الخطوات التالية:
زيارة الموقع التالي: http://www.sam.gov، تسجيل الدخول وإتمام عملية التأكد من الهوية وبناء الحساب. لتسجيل المؤسسة انقر على زر التسجيل " *Entity Registrations* " ثم على زر تسجيل مؤسسة جديدة "*Register New Entity*". يجب أن يكون للمؤسسة رقم فردي معرّف ورقم (CAGE - للمؤسسات المحلية الاميركية) ورقم (NCAGE - للمؤسسات الاجنبية) لتشكيل الحساب.

تعبئة الاستمارة الإلكترونية وتقديمها. في حال كانت المؤسسة لديها بمتناول اليد كافة المعلومات المطلوبة (راجع الدليل عبر الرابط التالي: https://sam.gov/SAM/transcript/Quick_Guide_for_Grants_Registrations.pdf)، ستحتاج إلى حوالي ساعة لتعبئة الاستمارة، طبقًا لحجم ودرجة تعقيد المؤسسة. ونظرًا لعدد الخطوات اللازمة لانهاء عملية التسجيل، قد تحتاج عملية تشكيل الحساب على النظام إلى حوالي **12-15 يوم عمل**.

يمكن زيارة صفحة المساعدة عبر موقع (https://www.fsd.gov) أو التواصل مع النظام عبر الرقم التالي: 866-606-8220 (الولايات المتحدة) أو: +1-334-206-7828 (دولي).

ت. اعتبارات إضافية

المشاركة في تحمّل الكلفة أو المطابقة
لم تُحدّد نسبة مئوية عليا أو نسبة مئوية دنيا لهذه المنافسة، إلا أنّ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى يشجّع المشاركين على تأمين أعلى نسبة مشاركة في تحمّل الكلفة وتمويل البرامج.

المشاركة في تحمّل الكلفة أو المطالبة **ليس** مع معايير التقييم في هذه المنافسة.

VI. بيانات وملف الطلب

أ.المستندات

يجب أن تشمل **كافة** الطلبات على المكوّنات المحدّدة أدناه. **تُقدَّم كافة المستندات باللغة الإنكليزية. يجوز لكل جهة تقديم طلب واحد فقط لا غير**. يرجى مراجعة الفقرة "ب" أدناه للمزيد من التوجيهات حول تقديم الطلب واشتراطات تقديم الطلب.

ملاحظة: الطلبات التي لا تشتمل على كافة المستندات المحدّدة في الفقرة "أ.1" أدناه لن تتقدّم إلى مرحلة مراجعة الأهلية الفنية. لجنة المراجعة لن تنظر في الطلبات التي يزيد عدد صفحاتها عن العدد المسموح.

لا يجوز لمقدّمي الطلبات إضافة أية مواد على الطلب بعد تقديمه وانقضاء مهلة تقديم الطلبات.

أ.1 المستندات المطلوبة

استمارات الطلب (SF-424، SF-424a، وSF-424b)

يقع على مقدّمي الطلبات تعبئة كل من الاستمارات التالية عبر الإنترنت حتى يدخلوا في المنافسة. الاستمارة (**SF-424b**) هي مطلوبة فقط لمقدّمي الطلبات أ) غير المسجلين في موقع (SAM.gov)، أو ب) الذين لم يصحّحوا تسجيلهم بالنظام منذ تاريخ 2 شباط / فبراير 2019.

في حال كانت المؤسسة تملك حسابًا نشطًا على موقوع إدارة المنح (SAM.gov) وكانت قد أنشأت أو حدّثت هذا الحساب **بتاريخ 2019/02/02 أو بعده،** في مثل هذه الحالة، **لا يحتاج** مقدّم الطلب تقديم الاستمارة (**SF-424b**) لأنه و بموجب إنشاء أو تحديث الحساب يكون قد قدم كافة المعلومات اللازمة.

تجدون في الملحق رقم 3 إرشادات توجيهية حول كيفية تعبئة الاستمارتين (SF-424 و SF424a). ملاحظة: بالإضافة إلى مجمل الإرشادات الموضحة أدناه حول المواد المطلوبة لتقديم الطلب، ننصح مقدّمي الطلبات بمطالعة فقرة "معايير تقييم الطلبات" في هذا الإعلان عن كثب لدى إعدادهم ملف المشروع . فقرة "معايير التقييم" تتضمّن جدولًا يحدّد البنود التي سيتم تقييم الطلبات وتحديد الدرجات على أساسها.

استمارة "شرح ماهية المشروع":

يصف مقدّم الطلب في هذه الاستمارة الجهود التي سيبذلها في سبيل تحقيق الأهداف والغايات المتوخاة من المنحة. **لا يجوز أن يتجاوز ملف شرح ماهية المشروع عدد (15) صفحة.** تجدون تفاصيل إضافية حول كيفية إعداد ملف "شرح المشروع" في الملحق رقم 3، هذا وتجدون تجدون الاستمارة في **الملحق رقم 3. ننصح مقدّمي الطليات بمراجعة الملحق رقم 3 قبل البدء بإعداد ملف "شرح ماهية المشروع".**

الميزانية وشرح الميزانية

يجب على مقدّمي الطلبات أن يقدّموا العناصر الثلاثة التالية ضمن ملف الطلب:

1- ملخّص الميزانية

2- ميزانية تفصيلية (عرض بنود الميزانية)

3- شرح الميزانية

تجدون استمارة الميزانية و شرح الميزانية في **الملحق رقم 1.** ننصح مقدّمي الطلبات بمراجعة الملحق رقم 2 قبل إعداد شرحهم للميزانية. الملحق رقم 1 يتألف من عدد (3) صفحات.

1. الصفحة الأولى تشتمل على إرشادات توجيهية خطية حول كيفية إعداد **شرح الميزانية**. ننصح مقدّمي الطلبات بوضع نص شرح الميزانية على ملف بصيغة Word وتقديمه على صيغة Word أو صيغة PDF. إشارة إلى ضرورة إفادتنا في نص شرح الميزانية بهوية الأشخاص الرئيسيين بالمشروع.
2. الصفحة الثانية مخصّصة **لملخّص الميزانية**. هذه الصفحة تعبأ أوتوماتيكيًا من تلقاء نفسها لدى تعبئة **الميزانية التفصيلية** التي تجدونها على الصفحة الثالثة.
3. الصفحة الثالثة مخصّصة **للميزانية التفصيلية**. ملاحظة: ننصح مقدّمي الطلبات باستخدام نفس الشكل الوارد في الاستمارة وتقديم ملخّص الميزانية والميزانية التفضيلية على ملف بصيغة excel أما نص شرح الميزانية فننصح بتقديمه على ملف بصيغة Word أو صيغة PDF. في حال فضّل مقدّم الطلب عدم استخدام الاستمارة، فيجب على مقدّم الطلب الحرص على أن تشتمل استمارته الخاصة على كافة العناصر الواردة ضمن استمارتنا.

الخط الزمني للمشروع

يقع على جميع مقدّمي الطلب تفصيل تسلسل وتاريخ بدء وتاريخ انتهاء كافة الانشطة المقرّرة للمشروع. هذه المعلومات ستقدّم لمحة كلية عن مجريات الأمور منذ لحظة بداية المشروع. هذا ويجب أن يكون الخط الزمني للأنشطة متوافقًا مع التفاصيل المدرجة في ملف شرح المشروع وملف "عرض المنطق من المشروع / نظرية التغيير" (التغيير المطلوب والطريق التي سيتم اتباعها للوصول إلى هذا التغيير). **لا يجوز أن تتجاوز هذه الجزئية عدد (2) صفحة**.

بطاقات الوصف الوظيفي / السير الذاتية لأهم المواقع الوظيفية

سيقدّم مقدّمو الطلبات ما يلي عن كل موقع وظيفي مصنّف كموقع وظيفي أساسي:

1. في حال كان الموقع الوظيفي مسكّنًا بعنصر بشري: تقديم سيرة ذاتية مختصرة عن شاغل هذا الموقع، وتعطي لمحة عن مؤهلات هذا الشخص وعن الأدوار أو المسؤوليات التي سيتولاها هذا الشخص في المشروع المقترح.

أو

2. في حال لم يتم توظيف شخص لتسكين هذا الموقع الوظيفي بعد: تقديم وصف مختصر عن الوظيفة، ومن ضمنه توصيف الأدوار والمسؤوليات المطلوبة من شاغل هذا الدور في المشروع المقترح، كما وتوصيف المؤهلات المطلوب توافرها في الشخص الذي سيشغل هذا الموقع.

ملاحظة: في حال كان مقدّم الطلب يقترح في تصميم المشروع إشراك جهات أخرى مستفيدة من الباطن من المنحة، **يجب إدراج المواقع / العناصر البشرية الرئيسية لدى هذه الجهات. لا يجوز أن تتجاوز هذه الجزئية عدد (5) صفحات.**

اتفاقيّة معدّل التكاليف غير المباشرة المتفق عليها:

يقع على مقدّمي الطلبات الذين يتحدّثون في الميزانية عن تكاليف غير مباشرة تزيد قيمتها عن 10% عن إجمالي التكاليف المباشرة المعدّلة أن يوافونا بنسخة عن اتفاقية معدّل التكاليف غير المباشرة المتفق عليها حيث ينطبق. عدد صفحات الإتفاقية لا يدخل في احتساب عدد صفحاب الطلب.

أ. 2 مستندات إختيارية

يجوز لمقدّمي الطلبات أن يقدّموا مستندات إضافية للنظر فيها مع الطلب. هذه المستندات هي غير إلزامية، ويجب ان تكون محصورة بعدد (10) صفحات فقط لا غير. نورد في ما يلي أمثلة عن بعض المستندات الإضافية التي قد يرغب مقدّمو الطلبات في تقديمها.

1. **كتاب اتفاقية / نوايا:** ينبغي بمقدّمي الطلبات الذين يقترحون مؤسسات شريكة و/أو جهات حكومية أ ن يوردوا كتب النوايا / كتب الاتفاقيات التي تثبت وجود هذه الشراكات أو الترتيبات.
2. **الهيكل التنظيمي:** الهيكل التنظيمي يوضح التسلسل الإداري لدى المؤسسة ويوضح كمية الجهد التي سيخصّصها كل من هو على الهيكل التنظيمي لهذا المشروع انطلاقًا من الميزانية المقترحة للمشروع.
3. **خطة الاستدامة:** خطة الاستدامة تشرح الآلية التي سيعتمدها المشروع المقترح ليضمن الاستدامة بعد انقضاء الفترة الزمنية التي تغطيها المنحة الأولية. تجدون في **الملحق رقم 3** المزيد من المعلومات حول كيفية إعداد خطة الاستدامة. لا يجوز أن تتجاوز خطة الاستدامة **عدد (2) صفحة**.
4. **موجز عن التدابير الأمنية وآلية احتواء المخاطر وخطط الطوارئ:** هذا البند يعطي تفاصيل حول العناية الواجبة التي يعتزم مقدّم الطلب تنفيذها لتقييم المخاطر واحتوائها، ولإيجاد التدابير الأمنية الملائمة التي تكفل سلامة وراحة موظفي المشروع والمشاركين فيه والشركاء، حيث ينطبق. كذلك الامر، يحدّد هذا البند الخطوات التي سيتخذها مقدّم الطلب لضمان وجود تقييم ملائم وروتيني للمخاطر ولضمان وجود التدابير الأمنية الملائمة للمخاوف الامنية التي تنطبق على مكان تنفيذ المشروع. ينبغي بمقدّم الطلب أن يورد أيضًا خطة إدارة الطوارئ وتوضح التحديات الممكنة والقيود التي يمكن أن تعترض أعمال التنفيذ داخل البيئة التشغيلية، والأمور التي ينبغي تنفيذها في حال تأثرت الأنشطة المقترحة للمشروع بهذه التحديات والقيود. يرجى التنبه أنّ هذه الجزئية ليست محصورة بالمخاطر "الجسدية" بل يجب ان تشمل أية عوامل خطر تنطبق على البيئة التشغيلية التي سيتم تنفيذ المشروع ضمنها. لا يجوز أن تتجاوز هذه الجزئية **عدد (5) صفحات.**

المنطق العام / نظرية التغيير (الأسباب التي تدعو إلى التغيير والطريف التي سيتم السير بها للوصول إلى التغيير المطلوب)

1. يجب على مقدّمي الطلب أن يستعرضوا المنطق العام خلف المشروع أو ما يسمى بـ "نظرية التغيير" وتبين كيف يسهم المشروع المقترح (من خلال الانشطة المقترحة والتصميم الكلي للمشروع وكذلك السياق العام المحيط بالمشروع) في تحقيق الأهداف المصرّح عنها. يمكن تنظيم المنطق العام خلف المشروع أو ما يسمى بـ "نظرية التغيير" على الاستمارة المدرجة في **الملحق رقم 2. ملاحظة: ننصح مقدّمي الطلبات باستخدام القالب.** في حال فضّل مقدّم الطلب عدم استخدام الاستمارة، يقع عليه أن يتأكد من أنّ القالب الذي سيستخدمه يغطي كافة العناصر المدرجة ضمن القالب الذي نقترحه نحن. لا يجوز أن تتجاوز هذه الجزئية **عدد (3) صفحات.**

ملاحظة: يجب على مقدّمي الطلبات الالتزام بالعدد الأقصى المحدّد للصفحات لكل جزئية، الطلب الذي يتجاوز الحد الأقصى لعدد الصفحات لن يتجاوز مرحلة المراجعة الفنية.

ب. اشتراطات حول شكل الطلب

يرجى الالتزام بخط "تايمز نيو رومانز" حجم الخط (12)، وبخط واحد فاصل بين السطور. الهوامش تكون كلها (شمال، يمين، أعلى، أسفل) أقلّه انش واحد. يجب على مقدّمي الطلبات أن يحرصوا على ترقيم كافة صفحات الطلب بالتتالي وأن يلتزموا بالحد الأقصى المحدّد في الفقرة أعلاه. **تُستثنى الاستمارات النموذجية (SF-424, SF-424a, SF-424b) من شرط ترقيم الصفحات.**

ننصح مقدّمي الطلبات باستخدام مايكروسفت أوفيس، وفي خلافه يمكن تقديم الطلب على صيغة PDF.

ت. تقديم الطلب

يجب على مقدّمي الطلبات التي **تصل فيها إجمالي قيمة الطلب إلى 100،000 $ أو ما دون** أن يقدّموا كافة مستندات الطلب إلكترونيا من خلال البريد الإلكتروني (NEA-Grants@state.gov) أو عبر موقع (Grants.gov) . يجب على مقدّمي الطلبات التي **تتعدى فيها إجمالي قيمة الطلب مبلغ 100،000 $** أن يقدّموا كافة مستندات الطلب إلكترونيا عبر موقع (Grants.gov). في كلتي الحالتين، يجب أن يكون للمؤسسة التي تقدّم الطلب حسابًا على النظام وهذا يفترض امتلاك رقم تعريفي موحد (UEI) وحساب على موقع (SAM.gov) كما هو مفصّل في الفصل رقم (5). **يقع على مقدّم الطلب أن يتأكد من امتلاك المؤسسة لحساب نشط حتى يتسنى له تقديم الطلب. بالنسبة إلى الطلبات التي تصل فيها إجمالي قيمة الطلب إلى 100،000 $ أو ما دون، يقع على مقدّم الطلب أن يختار واحدة من القناتين لتقديم الطلب وعدم تقديم الطلب على القانتين معًا. أما الطلبات التي تتعدى فيها إجمالي قيمة الطلب مبلغ 100،000 $ فتُقدَّم عبر موقع (Grants.gov).** مكتب تنسيق المساعدات التابع لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية ليس في موقعٍ يخوّله منح الاستثناءات على هذه الشروط.

لا تُعدُّ عملية تقديم الطلب مكتملة إلا بعد استلام مقدّم الطلب إشعارًا بأنّه تمّ التثبت من صحّة الطلب وتحويله إلى الجهة المانحة (مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى). يرجى تخصيص الوقت الكافي لإدخال الطلب على النظام؛ مقدّم الطلب هو المسؤول عن متابعة الطلب والتاكد من استلامه والتثبت من صحّته.

موقع (Grants.gov)

موقع (**Grants.gov**) عبارة عن بوابة موحّدة لتقديم الطلبات للمنح الفدرالية. يمكن تشكيل حساب على النظام من خلال خمس خطوات: 1) الحصول على الرقم الفريد المعرّف، 2) تشكيل حساب ضمن جزئية إدارة المنح في النظام، 3) بناء الملف الشخصي مع اسم مستخدم وكلمة مرور، 4) الحصول على تصريح للممثل المخوّل للمؤسسة، 5) المتابعة على وضع الممثل المخوّل للمؤسسة. تحتاج هذه الآلية إلى 10 أيام عمل او أكثر حتى في حال تم تنفيذ الخطوات ضمن الأطر الزمنية الصحيحة. **للبدء بفتح الحساب، قم بزيارة الموقع (www.grants.gov) واضغط على زر التسجيل الموجود على أعلى الصفحة لجهة اليمين.**

ث. تواريخ ومواعيد تقديم الطلبات

يجب تقديم الطلبات قبل الساعة الخامسة من بعد الظهر بالتوقيت الغربي من تاريخ الأول من آب/أغسطس 2021. لن نمنح مهلة إضافية وبالتالي فإنّ الطلبات التي لا ترد قبل المهلة النهائية لن تتأهل ولن تتقدّم إلى مرحلة المراجعة والتقييم. **نشجّع مقدّمي الطلبات على تقديم طلباتهم قبل المهلة النهائية لتقديم الطلبات حتى**

يتمكنوا من اعلام فريق مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى (nea-grants@state.gov) بأية مشاكل فنية وإتاحة الوقت اللازم لحلها قبل انقضاء المهلة الزمنية.
سيتعاون فريق مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى مع مقدّمي الطلبات على حلّ المسائل الفنية ولكن الفريق ليس مخولا بمنح أي استثناء على شروط تقديم الطلبات الموضحة في هذا الاعلان

VII. حدود التمويل، والقيود، واعتباراتٍ أخرى

أ. المنح إلى المؤسسات التجارية والمؤسسات التي تتوخى الربح

وزارة الخارجية الاميركية تحظّر تحقيق المؤسسات التجارية للمكاسب من منح المساعدة التي تصدر عن الوزارة. عليه، لن تُسدَّد أية أرباح إلى أية شركة تجارية متلقية للمنح. القصد بالربح لهذه الغاية هو أي مبلغ يزيد عن التكاليف المباشرة وغير المباشرة المسموح بها. التكاليف المسموح بها والتي تتكبّدها المؤسسات التجارية تُحدَّد وفقًا لأحكام تنظيم الشراء الفدرالي (48 CFR Part 31). المدخول الذي يمكن أن تحقّقه الجهة المتلقية من البرامج التي تنظمها بموجب المنحة يمكن أن:

- يُضاف إلى إجمالي مبلغ المنحة، ومنه قيمة مبلغ المشاركة في تحمّل تكاليف المنحة أو المطابقة، واستخدامه لتمويل أهداف المشروع المشروعة؛
- يُستَخدَم لتلبية شرط المشاركة في تحمّل تكاليف المنحة أو المطابقة؛ أو
- يُقتَطَع من إجمالي كلفة المشروع أو البرنامج المسموح بها عند تحديد صافي التكاليف المسموح بها والتي يُركَن إليها في احتساب الحصة الفدرالية من التمويل.

ب. اشتراطات التدقيق

يقع على المؤسسات المحلية والأجنبية التي تنفق 750،000 دولار أميركي وما فوق من المساعدات الفدرالية خلال السنة المالية أن تجري تدقيقًا واحدًا مستقلاً على الجهة المتلقية للمنحة أو تدقيقًا على البرنامج بحد ذاته. **[التدقيق على البرنامج**: يُقصد به التدقيق على برنامج منح فدرالية واحد؛ **التدقيق الواحد المستقل على الجهة المتلقية للمنحة**: يُقصد به التدقيق على البيانات المالية للجهة المتلقية للمنحة وعلى المنح الفدرالية وفقًا لمعايير التدقيق الحكومية (GAGAS)].

تُنفّذ أعمال التدقيق على يد جهة مهنية مستقلة وفقًا لمعايير التدقيق الحكومية (GAGAS) التي تصدر عن المؤسسة الحكومية العليا للتدقيق ويوافق عليها المراقب العام للولايات المتحدة، أو وفقًا لمعايير التدقيق بالدولة المضيفة أو التي يعتمدها المحاسبون العامون أو نقابات المحاسبين بالدولة المضيفة، إلى جانب معايير التدقيق الدولية. يتم قبول أعمال التدقيق التي تتم على الجهات الاجنبية وفقًا لمعايير التدقيق الدولية أو غير ها من معايير التدقيق شرط موافقة مسؤول المنح. يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من خلال الرابط التالي: https://www.gao.gov/assets/700/693136.pdf.

بالنسبة إلى الجهات الفرعية غير الفدرالية التي تنفق 750،000 دولار أميركي وما فوق من المساعدات الفدرالية خلال السنة المالية، فإنّ أحكام التدقيق النموذجية لوزارة الخارجية تنصّ على أن تشهد الجهات الفدرالية الأم على صحّة أعمال التدقيق السنوية على الجهات الفرعية غير الفدرالية وفقًا للمعايير المحددة أعلاه. تُحمَّل كلفة أعمال التدقيق المنصوص عليها بموجب هذه السياسة إما على التكاليف المباشرة للمنحة أو على التكاليف غير المباشرة المعتمدة للمؤسسة ضمن الميزانية التفصيلية للمنحة.

ث. الامتثال بتنظيمات التمويل الفدرالي وشروط وأحكام وزارة الخارجية

لن يتم سداد المبالغ الممنوحة بموجب هذا الاعلان إلى حين اطمئنان وزارة الخارجية الأميركية بأنّ نظام الإدارة المالية لدى الجهة المتلقية للمنحة سيؤمن الضبط الفعال والمساءلة والمحاسبة على كافة الأموال الفدرالية وفقًا لنظامي (2 CFR 200) و(2 CFR 600) حسب ما ينطبق. المنح الصادرة بموجب هذا الاعلان تخضع لشروط وأحكام وزارة الخارجية الأميركية (https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/10/U.S.-Department-of-State-Standard-Terms-and-Conditions-10-01-2019508.pdf) ونظامي (2 CFR 200) و(2 CFR 600) حسب ما ينطبق

VIII. عملية مراجعة الطلبات والاختيار

أ. معايير تقييم الطلبات

المنهجية والاستجابة (25 نقطة)

- يشرح مقدّم الطلب كيف تستجيب الأنشطة المقترحة لواحد من الغايات المدرجة ضمن هذا الاعلان.
- الأنشطة المقترحة للمشروع تستهدف المناطق الجغرافية / المواضيع الأساسية المحدّدة للدولة المعنية.
- الطلب يشرح كيف سيتم التواصل مع الجهات المعنية لنيل تأييدها ودعمها.

تصميم البرنامج والقدرة على تحقيق الأهداف (45 نقطة)

- مقدّم الطلب يشرح بشكل واضح كيف ستسهم الأنشطة المقترحة في تحقيق الهدف أو الأهداف المقترحة للمشروع.
- مقدّم الطلب يشرح الأهداف الواقعية التي سوف تتحقق ضمن الإطار الزمني للمنحة.
- مقدّم الطلب يحدّد بشكل واضح الجهات المستفيدة المتوقعة ويشرح كيف ستنعكس أهداف المشروع بشكل إيجابي على هؤلاء، ويشرح آلية اختيار المشاركين.
- الأنشطة التي يقترحها مقدّم الطلب هي معقولة، عملية، و/أو تجريبية بطبيعتها لتشجيع الابداع.
- مقدّم الطلب يقّر بتنفيذ أنشطة مشابهة سابقة أو حالية (حيث ينطبق) ويشرح كيف ستكون الانشطة الجديدة أكثر من مجرّد تكرار أو إضافة بسيطة على الأنشطة السابقة أو الحالية.
- يحدّد مقدّم الطلب الافتراضات والتحديات المحتملة أمام المشروع ويقترح خطط احتوائها.
- حيث ينطبق، يحدّد مقدّم الطلب كيفية توزيع العمل بينه وبين شركائه.

القدرات المؤسسية (25 نقطة)

- وصف لأدوار كل شخص أو موقع ضمن المشروع – موظف، شريك، استشاري، متطوع- يثبت بأنّه سيتم تسكين المشروع بالعناصر المناسبة وبأنه سيتم تجنّب تكرار أو ازدواجية الجهود.
- وصف وظيفي، مع معايير التعيين، لكل موقع وظيفي رئيسي شاغر.
- تحديد مسبق للأشخاص الرئيسيين ضمن المشروع – بما في ذلك المتطوّعين – يثبت وجود الخبرة والمعرفة بالمجال المقترح.
- يقترح مقدّم الطلب الكادر البشري المناسب ويثبت قدرته على إدارة المشروع المقترح.

- يثبت مقدّم الطلب وجود القدرات اللازمة لحسن إدارة أموال الجهة المناحة (إدارة ناجحة لمنحة أو منح فرعية سابقة).
- يستوفي مقدّم الطلب اشتراطات التأهل الخاصة بدولته، حيث ينطبق.

الروابط مع قدامى مبادرة "ميبي" (5 نقاط حيث ينطبق)

- يثبت مقدّم الطلب أي من الأمور التالية:
  - الأفراد المشاركون هم مشاركون سابقون في برامج تبادل قائم تحت مظلة "ميبي"، **أو**
  - المؤسسة أو الأفراد المشاركون هم مستفيدون من برامج تدريبية سابقة لميبي امتدت على أكثر من خمسة أسابيع، **أو**
  - المؤسسة هي مستفيدة سابقة من منحة محلية من برنامج "ميبي".

الميزانية وشرح الميزانية (مقبول أو غير مقبول)

- التكاليف المقترحة هي معقولة بالنسبة إلى الانشطة المقترحة والنتائج المتوخاة، وهي مشروحة بشكل واضح في شرح الميزانية.
- الميزانية تستعرض التفاصيل الحسابية – طريقة تقدير الكلفة، والكميات، وسعر الوحدة، وغيرها من التفاصيل الكلية الكافية للعملية الحسابية.
- القسط الأكبر من الميزانية مخصّص لدعم المشاركين / أنشطة المشروع في الدولة.
- تكاليف السفر المقترحة هي معقولة.
- كلفة المشارك الواحد هي معقولة.

ب. عملية المراجعة والاختيار

يلتزم مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى يلتزم بآلية موحّدة وتنافسية لتوزيع المنح. ستمرّ الطلبات بداية بمرحلة مراجعة الأهلية الفنية لتحديد ما إذا كانت الطلبات تستوفي الشروط المحدّدة في الفصل الخامس وما إذا كانت مكتملة بكافة المستندات المحدّدة في الفصل السادس. الطلبات التي لا تستوفي هذه الاشتراطات لن تتقدّم إلى ما بعد مرحلة مراجعة الأهلية الفنية وتُعتَبَر غير مؤهلة للاستفادة من المنح المقدّمة بموجب هذا الاعلان.

مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى يحتفظ لنفسه الحق بوضع كافة الطلبات المؤهلة قيد المراجعة على يد خبير مختص قبل تمريرها إلى لجنة مراجعة الاستحقاق. الطلبات التي لا تجتاز مراجعة الخبير المختصّ لن تتقدّم إلى لجنة مراجعة الاستحقاق.

لجنة مراجعة الاستحقاق في برنامج "ميبي" تتألف من موظفين من فريق "ميبي" في العاصمة واشنطن ومن موظفين من المكتب الاقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى، ومن موظفين في السفارة أو القنصلية الاميركية في كل دولة معنية. تراجع لجنة مراجعة الاستحقاق كافة الطلبات على المنح المحلية، وتُرتِّب مقترحات المشاريع بحسب معدّل الدرجات التي يحصل عليها كل اقتراح مشروع (قائمة المشاريع المرشحة للتمويل).

في حال تجاوزت قائمة المشاريع المرشحة للتمويل حدود التمويل المتوافر للدولة/المنطقة، ستمرّ الطلبات المتبقية في ضمن مراجعة تنافسية بين الدول على يد لجنة يمكن أن تتألف من موظفين من فريق "ميبي" في العاصمة واشنطن وموظفين من المكتب الاقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى، وسواهم. وبما أنّ هذه اللجنة هي مشروطة بتوافر التمويل وهي تنظر على المستوى الاقليمي، فمن الصعب أن نحدّد عدد المنح أو الدول التي يمكن أن تنال منح بموجب هذه المراجعة الثانية.

سيتم تبليغ مقدّمي الطلبات بالنتيجة (الوصول إلى القائمة المختصرة من عدمه). وحدها العروض الأكثر تنافسية التي وصلت إلى لجنة مراجعة الاستحقاق في برنامج "ميبي" تمرّر إلى المكتب الاقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى للتفاوض على المنحة. إنّ صدور المنحة من المكتب الاقليمي لمكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى سيكون رهنًا بتوافر الأموال وكذلك رهنًا المفاوضات والوصول إلى الصيغة النهائية للميزانية المعتمدة ورزمة المنحة.

المكاتب الاقليمية لبرنامج "ميبي" في الشرق الأوسط وشمال الفريقيا هي التي تتولى إدارة برنامج المنح المحلية. المكتب الاقليمي في المغرب أو الكويث يصدر ويدير منح المساعدات الفدرالية.

المعلومات الإضافية التي سيتوجّب على مقدّمي الطلبات الفائزين تقديمها بعد تبليغهم الإشعار بالنية بموافاتهم بمنحة فدرالية، قبل إصدار هذه المنحة، قد تشمل:

1. الردود الخطية وأي مستندات لازمة لمعالجة أية شروط أو توصيات تضعها لجنة مراجعة الاستحقاق في "ميبي"؛
2. تقديم المستندات اللازمة للتسجيل في نظم منح الحكومة الاميركية، في حال تلقي تمويل من برنامج "ميبي" للمرة الأولى؛
3. معلومات أو مستندات أخرى يتم طلبها في الإشعار أو أية مخاطبات لاحقة قبل إصدار المنحة الفدرالية؛ و/أو
4. خطة الأمن و/أو الطوارئ، حيث ينطبق، في حال كان مقدّم الطلب يقترح العمل في دول معيّنة.

القرار النهائي بتقديم المنحة يتأثر بمدى تلبية الطلب لغايات وأهداف برنامج مكتب تنسيق المساعدات التابع لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية، وأولويات السياسة الخارجية الكلية لوزارة الخارجية الأميركيةن وأيضًا بالتوزّع الجغرافي لأهمّ الطلبات / المشاريع المقترحة.

القرار النهائي بتقديم المنحة يتأثر بمدى تلبية الطلب لغايات وأهداف برنامج "ميبي"، ومدى دعمه لأولويات السياسة العامة الكلية لوزارة الخارجية الأميركية، والتوزيع الجغرافي لأهمّ الطلبات / المشاريع المقترحة.

ت. معلومات إدارية

ث. الإشعارات

سيتم تبليغ أصحاب الطلبات التي لن تتقدّم إلى مرحلة المراجعة الفنية خلال 30 يوم من إقفال الاعلان بحيث سيصل إشعار بذلك عبر البريد الإلكتروني إلى المخوّل بتمثيل الجهة المتقدّمة بالطلب وجهة التواصل مع

البرنامج المدرج على استمارة (SF-424). في حال عدم استلام مقدّم طلب إشعارًا من هذا النوع، فهذا يعني أنّ الطلب قد تقدّم في مرحلة المراجعات والتقييم.

يتوقّع مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى أن يتم تبليغ مقدّمي الطلبات الذين تجاوزوا مرحلة مراجعة الأهلية الفنية حول وضع طلبهم بحلول 31 كانون الاول / ديسمبر 2021. المنح النهائية لن تُقَدَّم قبل اعتماد الميزانية من الكنغرس وتوزيعها من خلال الاجراءات الداخلية للمكتب. الطلبات الفائزة ستحصل على منحة "مساعدة فدرالية" من مكتب إدارة المنح. ستكون منحة المساعدة الفدرالية واقتراح المشروع الأصلي والتعديلات التالية عليه (حيث ينطبق) المستند الملزم الوحيد بين الجهة المتلقية والحكومة الاميركية. سيتم توقيع منحة المساعدة الفدرالية من قبل مسؤول المنح المخوّل بالتوقيع وتحويلها إلى المسؤول لدى الجهة المتلقية للمنحة المذكور في الطلب. يحتفظ مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى بحق تقديم المنح إلى مقدّمي الطلبات بموجب هذا الاعلان حتى عامين من تاريخ انتهاء الاعلان.

ج. التقارير المطلوبة

التقارير أمر أساسي لإدارة البرامج والاشراف عليها بفعالية. التقارير هي أداة لتقييم مدى تقدّم الجهة المستفيدة واستخدامها للموارد. التقارير هي تقارير أداء وتقارير مالية.

يُطلَب من الجهة المتلقية أن تقدّم، كحد أدنى، تقرير أداء فصلي وتقرير مالي فصلي. تقرير الأداء الفصلي سيقارن الأداء الفعلي بالأداء المخطّط له ويحدّد مدى التقدّم المحرز في تنفيذ المهام / الغايات المتوخاة من المنحة والمذكورة في اتفاقية المنحة، ويعرض تحليلً ملخصًا بالنتائج والملاحظات لكل مؤشر رئيسي كمي ونوعي. التقرير المالي الفصلي يساعد على الاشراف على النفقات ومقارنة التكاليف بمستوى التقدّم.

يجب على الجهة المتلقية التبليغ **فورًا** في حال واجه البرنامج أي تأخير في التنفيذ، أو في حال فشل البرنامج في استيفاء المستهدفات أو المعالم، أو في حال ارتفاع الكلفة. تعديل أو مراجعة الميزانية المتفق عليها يستلزم موافقة مسبقة من مسؤول المنح في مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى.

يجب على الجهة المتلقية التبليغ بإنجازات البرنامج والجهة المستفيدة بشكل فصلي (أو تقديم تأكيد خطي بعد وجود أخبار من هذا النوع خلال الفصل) ابتداءً من تقرير الفصل الثاني من البرنامج.

موقع مكتبات: يقع على الجهات المتلقية أن تقدّم إلى برنامج "ميبي" كافة المواد التي تم وضعها بموجب المنح لغرض تدريب المشاركين، وسيُنظَر في وضع هذه المستندات (وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: الأدلة التوجيهية، المناهج، شرائط الفيديو، المواقع الإلكترونية والعروض التقديمية التي تم استخدامها في الورش أو التي تم توزيعها على المشاركين) على موقع "مكتبات" التابع لـ"ميبي" (http://maktabatmepi.org). ستبذل الجهات المتلقية كل جهد ممكن لتقديم المواد فور تطويرها واستخدامها عوضًا عن الانتظار وتقديمها دفعة واحدة عند انتهاء المنحة. يمكن تقديم هذه المواد بالإنكليزية، الفرنسية، أو العربية. يمكن للجهة المتلقية أن تقدّم المواد إلى موقع "مكتبات" (http://maktabatmepi.org)، وهذا ويُطلَب من الجهة المتلقية أن تضيف إلى موقعها الإلكتروني رابطًا إلى موقع "مكتبات".

ح. إشعارات السفر

يجب تقديم إشعارات بكافة الأسفار الدولية، وهذا ينطبق على الأسفار المدرجة ضمن الميزانية المعتمدة ونطاق العمل المعتمد. الهدف من هذه الاشعارات هو تمكين مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى من تبليغ السفارة الاميركية المعنية بنية الجهة المتلقية بالسفر. يجب على الجهة المتلقية تبليغ مسؤول المنح قبل أي سفر بثلاثة أيام عمل على الأقل. يحتفظ مسؤول المنح لنفسه الحق بالتوصية بعدم المضي قدمًا بترتيبات السفر لدواعٍ أمنية.

خ. التدقيق الامني على مقدّم الطلب كشرط من شروط المنحة

نُعلِم مقدّمي الطلبات الذين يقترحون أنشطة للبنان بأن اجتياز التدقيق الأمني مطلوب لتقييم خطر استفادة الارهابيين وداعميهم من الأموال وهو شرط من شروط المنحة. سيُطلَب من مقدّمي الطلبات موافاتنا بالمعلومات المطلوبة في الاستمارة 4184 (استمارة تحليل المخاطر) والتي تتناول المؤسسة وأهمّ العاملين فيها. التدقيق الأمني مطلوب أيضًا للمستفيدين الفرعيين الذين يحدّدهم مسؤول المنح. يمكن تقديم هذه المعلومات عبر البوابة الالكترونية الآمنة (https://ramportal.state.gov) أو عبر البريد الإلكتروني (RAM@state.gov) أو بتقديم النسخة الورقية إلى مسؤول المنح. يمكن إرسال الأسئلة الواردة على الاستمارة إلى البريد الإلكتروني التالي (RAM@state.gov). يمكن أن يتم رفض الطلب في حال عدم تقديم هذه المعلومات لدى طلبها أو في حال عدم اجتياز التدقيق الأمني

د. أحكام خاصة حول الأداء في منطقة حرب

لا ينطبق

ذ. اشتراطات استخدام شعارات الهوية المؤسسة المفروضة على الجهات الفائزة بالمنحة

تكون الجهات الفائزة بالمنح بموجب هذا الاعلان ملزمة بوضع العلم الأميركي على كافة المواد المنتجة بموجب هذه المنحة بالحجم والمكانة الموازية (أو حتى الأعلى) من أي شعار أو هوية أخرى. المواد هي، على سبيل المثال لا الحصر، المواد التدريبية، المواد الموجهة للجهات المستفيدة (المشاركين)، و أي مواد مستخدمة للتواصل مع الجمهور الأجنبي والترويج لأي برنامج، فعالية، او نشاط تحت راية المنحة، وهذا يشمل الدعوات إلى الفعاليات، البيانات الصحفية، لوحات المسرح، إلخ... تخضع الجهات المتلقية من الباطن لنفس هذا الشرط وسوف تضع الجهة الفائزة بالمنحة مادة في اتفاقيتها مع الجهة المتلقية من الباطن تشير إلى إلزامية وضع العلم الأميركي المستطيل على كافة المواد. يمكن مناقشة الاعفاءات مع مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى عند التفاوض على المنحة.

تكون الجهات الفائزة بالمنح بموجب هذا الاعلان ملزمة باتباع برنامج توجيهات "ميبي" حول التواجد على منصات التواصل الاجتماعي في أي وجود على الانترنت له علاقة بالمشروع. يتوقع من الجهات الفائزة بالمنحة ذكر (@USMEPI) في كافة المواد التي تضعها على منصات التواصل الاجتماعي وأن تستخدم رابط (#MEPI) في أي مودة تضعها باللغتين العربية أو الانكليزية على منصات التواصل الاجتماعي، كما يتوقع تسليط الضوء على تواجد برنامج "ميبي" على الانترنت من خلال مشاركة أكبر عدد من القصص الخاصة بالبرنامج على الانترنت وتظهير كيف يساعد برامج "ميبي" في تحقيق الحوكمة التشاركية والاصلاح الاقتصادي.

ر. الرقم الفريد المعرّف للجهات المتلقية من الباطن

تلتزم كافة الجهات المتلقية من الباطن أن يكون لها رقم فريد معرّف. للحصول على معلومات حول كيفية الحصول على رقم فريد معرّف، يرجى زيارة الفصل الثالث (الفقرة ب.ا). **الجهات المتلقية من الباطن المقترحة ليست ملزمة بأن يكون لها رقم فريد معرّف قبل تقديم الطلب ولكن يجب أن تكون حازت على مثل هذا الرقم قبل إصدار المنحة من الباطن.**

ز. التقارير المطلوبة من الجهات المتلقية من الباطن

يُطلَب من الجهات الفائزة بالمنح بموجب هذا الاعلان أن ترفع تقرير بكافة الجهات المتلقية من الباطن التي تتلقى مبلغ 25،000 دولار أميركي وما فوق (**http://www.fsrs.gov**) يمكن الحصول على المزيد عن المعلومات حول هذا الشرط من خلال الموقع.

س. جهات التواصل

حال وجود أسئلة حول هذه الفرصة التمويلية -- تعبئة الطلب، إدارة المنح والامور المالية، أو أمور فنية-- ، يمكن التواصل معنا عبر العنوان البريدي التالي: nea-grants@state.gov وعنونة الرسالة بالنص الآتي: " **MEPI Local Grants 2021**".

تُسلَّم كافة الأسئلة خطيًا إلى (nea-grants@state.gov) قبل الساعة الخامسة من بعد الظهر بالتوقيت الغربي من تاريخ 27 حزيران / يونيو 2021. سيشكل مكتب تنسيق المساعدات في مكتب شؤون الشرق الأدنى ملفًا بكافة الأسئلة الواردة مع الأجوبة ويضعها على موقع (Grants.gov). لن تتم الإجابة على الأسئلة التي ترد بعد هذا التاريخ.

للأسئلة التي تتعلّق بتشكيل حساب أو استخدام موقع (grants.gov) لتقديم الطلب، يمكن التواصل مع مركز الاتصال التابع لموقع (grants.gov) والموجود في الخدمة على مدار الساعة سبعة أيام في الأسبوع باستثناء أيام العطل الفدرالية.

مركز الاتصال التابع لموقع (grants.gov)
(800) 518-4726
support@Grants.gov

ش. إخلاء المسؤولية

الشروط والأحكام الواردة في هذا الاعلان هي ملزِمَة ولا يجوز لأي مكتب تمثيلي أن يُدخِل أية تعديلات عليها. المعلومات التوضيحية التي يقدّمها المكتب التمثيلي والتي تتعارض مع الاعلان العام لن تكون ملزمة. إنّ صدور هذا الاعلان لا يضع التزامًا على عاتق الحكومة الأميركية. المكتب يحتفظ لنفسه الحق بخفض أو مراجعة أو رفع موازنات المشاريع بحسب احتياجات البرنامج وتوافر الأموال. المنح تخضع للتقارير الدورية واشتراطات التقييم المدرجة في هذا التقييم.